



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري – قسنطينة –

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الإقتصادية

الفرع : ماستر أكاديمي

التخصص : نقود و مالية المؤسسات

عنوان المذكرة

آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد :

– زراية أسماء

تحت إشراف الاستاذ :

– شريط عثمان

أعضاء اللجنة

اسم و لقب الخبير	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
شريط عثمان	أستاذ محاضر صنف أ	مشرفا	جامعة منتوري قسنطينة
بن هنية مختار	أستاذ محاضر صنف أ	ممتحنا	جامعة منتوري قسنطينة

دورة جوان 2011

** كلمة شكر **

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا
ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصاحين.

نحمد الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ؟ و أعطانا من القوة
والمقدرة ما نحتاج إليه للوصول إلى هذا المستوى، وما توفيقي إلا بالله.

و نصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، صاحب الخلق العظيم محمد
صلى الله عليه وسلم الذي أدى الأمانة و بلغ الرسالة، و نحن على ذلك من
الشاهدين أتقدم بأزكى عبارات الشكر إلى:

الأستاذ المشرف عثمان شريط على كل نصائحه وتوجيهاته القيمة رغم كل انشغالاته.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

إلى كل عمال المكتبة.

إلى كل من ساعدني لإنجاز هذه المذكرة لنيل شهادة الماجستير سواءا من قريب
أومن بعيد و لو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة أو ابتسامة مشرفة و إلى كل من
ساعدني على طباعة هذه المذكرة.

****

** إهداء **

بحمد الله وعونه وتوفيقا منه جل في علاه تم إنجاز هذا العمل المتواضع

والذي أهديه إلى كل من كان سبب وجودي إلى من سهر الليالي على تربيتي

ورعايتي و أنا صغير و على تعليمي ونجاحي والدعاء لي و أنا كبير

إلى من أدين لهما بكل لحظة من عمري

وبكل ما أملك أمي الغالية وأبي العزيز

وإلى كل إخوتي مفيدة ،خديجة ، فلة وخاصة شكيب شوقي .

إلى أصدقاء الدرب الدراسي الابتدائي رجاء

والجامعي خديجة ، رحمة، رشيدة،منيرة، أسماء

وغيرهم

وإلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل

وخاصة الدكتور المحترم المشرف " عثمان شريط "

والذي لم يبخل علي بالنصح والإرشاد والتوجيه

كما أقدم هذا الإهداء إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

وإلى كل من يصعب علي جميعا فراقهم.

** أسماء زراية**

مقـــــدمة:

يشهد الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة العديد من التحولات و التطورات و هذا لمسايرة المعطيات المستجدة التي تفرزها العوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل مرحلة بالإضافة إلى الاندماجات بين الشركات الكبيرة على مستوى الاقتصاد العالمي وبروز التقسيم الدولي الحديث للعمل وزيادة سيطرة الدول المتقدمة على المنظمات في ميدان التصويت واتخاذ القرارات، توجهت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى اتخاذ عدة إجراءات إصلاحية وهيكلية عن طريق انتهاج سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو جيدة ومستمرة ، بدأت معالمها منذ صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988، ثم إتباع عدة سياسات مالية و نقدية انكماشية لتنتهي سنة 1998 بتحقيق نسبة هامة من التوازنات الكلية ولكنها تبقى اليوم مرهونة بعدة تحديات بعد دخول الجزائر في مرحلة حاسمة من تاريخها الاقتصادي باتجاهها نحو اقتصاد السوق وانضمامها إلى المنظمة الخارجية للتجارة (OMC) والذي يتطلب اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تؤدي إلى تصحيح اختلالات هياكل الإنتاج من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة و متوسطة (م ص م) وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة. في هذا الإطار تحاول الجزائر إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية الوطنية وهذا من خلال التعبئة الحقيقية للاستثمار والذي تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم أشكاله بهدف تمكين الاقتصاد الوطني من الاندماج في إطار التكتلات الجهوية وبالتالي التطور والتأقلم مع التغيرات العالمية في ظل اقتصاد متفتح.

في ظل كل هذه التوجهات وبحكم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الحصة الكبرى في تكوين القطاع الخاص وأنها تشكل قاطرة التنمية المعاصرة لكثير من دول العالم، لهذا زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لقدرتها على امتصاص البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي القومي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لما تتميز به من خصائص كمرونة الإدارة والقدرة على التحكم في شروط الإنتاج. تبعا لما سبق فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تمثل القاعدة الرئيسية التي تنبثق منها المؤسسات الكبرى، كما أثبتت فعاليتها في عمليات التحول من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد متطور وأحسن مثال على ذلك نمو إقتصادات البلدان الناشئة. والجزائر على غرار العديد من الدول أبدت اهتمامها الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

ماهي نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

إن هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة:

الأسئلة الفرعية:

1– ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأين تكمن أهميتها؟

2– ما هي أهم الآليات وسياسات تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3– ما هي العراقيل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضيات البحث:

ولمحاولة الإجابة على جملة هذه الأسئلة اعتمدت على الفرضيات التالية:

– حضى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الآليات والإجراءات التحفيزية التي ساعدت هذه الأخيرة في تجسيد المهام والأهداف الموكلة إليها.

– بما أن الجزائر تقبل على تغيرات اقتصادية هامة كالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتطبيق عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فإن هذا يفرض تدخلا أكثر حزما للهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

– طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تواجه العديد من المشاكل والصعوبات.

أهداف البحث:

نحاول من خلال هذه الدراسة:

– التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بمسح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع، و إبراز أهم الخصائص التي تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الإستراتيجيات التنموية الفعالة.

– التأكيد على أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في إنجاح سياسة الإصلاحات وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

– محاولة عرض بعض التجارب الناجحة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسبل المتبعة من طرفها لدعم وتأهيل وترقية هذا القطاع.

– محاولة إثراء النقاش في هذا الموضوع نظرا لمكانته في السياسات المطبقة في الجزائر.

– كون هذا القطاع بدأ يعرف انتعاشا ملحوظا بالجزائر، ليس على مستوى النتائج التي أصبح يحققها فحسب، بل على مستوى الاهتمام والإحاطة أيضا.

– معرفة تغير الاتجاه من الاعتماد على المؤسسات الكبرى والصناعات الثقيلة نحو التركيز على هذه المؤسسات بالرغم من صغر حجمها وقلة رأسمالها.

الدراسات السابقة:

باعتبار أن موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحتل مكانا هاما في الاقتصاد الوطني فلقد تم تناوله من قبل العديد من الدراسات والتي اختلفت في معالجتها لجوانب هـذا الموضوع وتحليلها له ومن بين أهم الدراسات نركز على:

الدراسة الأولى: مذكرة ماجستير ل: نادية قويقع بعنوان "إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية –حالة الجزائر–2001 ".

قامت هذه الدراسة وهي رسالة ماجستير في جامعة الجزائر، بتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إظهار أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها، وتجعلها قطاعا تركز عليه غالبية الدول المتقدمة والدول النامية في عملية التنمية، بالرغم من المشاكل التي يعرفها خاصة منها عملية التمويل، لهذا قامت ببحث تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بنوع من التفصيل وتوصلت لكون قضية التمويل تعتبر أهم مشكلة تواجه مؤسسات هذا القطاع، كما أظهر هذا البحث بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تلعب دورا لا يستهان به، لذا عمدت الجهات المسؤولة عليها بمحاولة التخفيف من المشاكل والعوائق التي تحد من إنشائها وتنميتها، وقد جاءت هذه الدراسة مخالفة للدراسة المتناولة حيث أنها اهتمت بجانب واحد والمتمثل في أساليب تمويل هذا القطاع وإسقاطها على بعض الدول النامية.

الدراسة الثانية: عبد الكريم اللطيف، "واقع وأفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية الحالية 2001 ".

تنطلق هذه الدراسة وهي رسالة ماجستير من إشكالية حقيقية تتعلق بمكانة وأهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يلعبه هذا النموذج من المؤسسات في ظل التحولات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني في طريق التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق والاستفادة من مسار الاندماج والارتباط الاقتصادي والتجاري العالمي. لذا ركز الباحث في عرضه بداية على مفاهيم أساسية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليتخصص فيما بعد في عرض التجربة الجزائرية في مجال الترقية والدعم وكذا الإجراءات المتخذة والمقترحة لتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

ولقد استفدنا من هذه الدراسة من الإطار النظري وبخاصة عند استعراض مجموعة من التعاريف وتقسيمها إلى معايير كمية ووظيفية، وبيان أهمية ومكانة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية.

المنهج المستخدم في البحث:

لطرح بحثنا بصورة موجزة وتقصي مختلف جوانبه رغم تشعبها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلاله قمنا بتحديد المشكلة ووضع الفروض وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم تحليلها وتفسيرها لنتوصل إلى جملة من النتائج وهذا بالاعتماد:

– تحديد التوجه الجديد للجزائر في الاهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم إجراءات التأهيل والدعم التي استفاد منها هذا القطاع.

– كشف أهم العقبات والمشاكل التي تعيق تطور الاستثمار عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومحاولة اقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تساهم في تحسين المحيط الاقتصادي المتدهور.

أهمية البحث:

– إن هذا البحث يكتسي أهمية معتبرة كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية عميقة، كان لها أثر واضح على أهمية ومكانة هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

– الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مختلف دول العالم وذلك لفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات وتحقيق تنمية شاملة، ومحاولة إبراز هذا الدور في الاقتصاد الوطني.

– محاولة إبراز ضرورة تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل استكمال الانفتاح الاقتصادي لتعزيز قدرتها التنافسية أمام المؤسسات الأجنبية.

– تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية وأساليب التنشيط التي سعت الجزائر لتجسيدها كسياسة نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– مدى تأثير ما قامت به الجزائر من جهود تجاه هذه المؤسسات واستفادة الجزائر من هذه الإجراءات في تطوير وترقية مؤسساتها.

مبررات اختيار البحث:

– معرفة كل ما يتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من معلومات فنية وتقنية.

– الرغبة الشخصية في مناقشة موضوع جديد لم يأخذ حقه رغم أهميته على عدة أساليب في المعالجة كالاستنتاج والاستقراء.

إطار الدراسة:

جاء تفصيل دراستنا ضمن ثلاث فصول بحيث نستطرف في الفصل الأول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعريفها، أهم خصائصها وواقعها في الجزائر مرورا بالمشاكل التي تعترضها، كما سنلقي نظرة عن تجربة بعد الدول في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما في الفصل الثاني فسنتطرق إلى السيرورة الإستراتجية لبرنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأسس النظرية والتطبيقية لبرنامج إعادة التأهيل وشروط إنجازه، وعرض بعض الاستراتجيات الممكنة.

ونعالج من خلال الفصل الثالث أثار برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي بالتعرض إلى أهداف البرنامج وإجراءات تنفيذه.

كما يحتوي البحث على مقدمة وخاتمة تمت فيها حوصلة أهم الأفكار التي تضمنها البحث ونتائج اختبار الفرضيات التي تم الانطلاق منها إلى جانب إبراز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معالجة البحث، بالإضافة إلى الاقتراحات والتوصيات التي ارتأينا تقديمها عسى أن تكون مفيدة.

تمهيد:

لقد أصبح الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية تنموية فعالة في معظم دول العالم خاصة وأنه يعتبر بمثابة الدعامة الأساسية لقطاع المؤسسات الضخمة. وكما هو معتاد فإن الدول المتطورة كان لها السبق في ترقية هذا القطاع، على عكس الدول النامية التي استفاقت أخيرا إلى الدور الذي يمكن أن تحققه هذه المؤسسات في مجال التنمية الاقتصادية. لكن مشكل الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يعد أمرا سهلا في ظل ظهور تحديات جديدة والتي تتمثل في مختلف التحديات التي تفرضها العولمة بكل ما تحمله من مفاهيم سياسية واقتصادية خاصة لدى الدول النامية التي أصبحت تواجه مشكلتين التنمية والعولمة.

1-1 ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-1-1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ يعد أمرا في غاية الصعوبة ولا يوجد اتفاق على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إليها مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني الإنتاجية والخدمية،كما أن مفاهيمها تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها وكذا ظروفها الاقتصادية والاجتماعية.
إن من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:

أ- اختلاف درجات النمو: إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، و ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، و أيضا في وزن الهياكل الاقتصادية ويترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر، الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول[1].

ب-اختلاف النشاط الاقتصادي:أمام اختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية، فهناك مثلا مؤسسات صناعية تحتاج في عملية إنتاج السلع والخدمات إلى استثمارات ضخمة، وطاقات مالية وعمالة كبيرة، وطاقة عمالية محدودة مع هيكل تنظيمي وتسييري بسيط جدا.[2]
إضافة إلى:
- عوامل تقنية في مستوى الاندماج بين المؤسسات.
- عوامل سياسية تتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

(1) لخلف عثمان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها:دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص4.

(2) عبد الكريم اللطيف: واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: دالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص4.

1-1-1-1 معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن محاولة تحديد تعريف جامع وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعترضه تعدد المعايير التي تستند إليها هذه التعاريف فمنها من يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق وطبيعة الملكية والسوق...الخ. لذلك تم الاحتكام إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات يمكن تقسيمها إلي مجموعتين:

أ- المعايير الكمية:

تعتبر المعايير الكمية ذات صبغة محلية،لأنها توضع في ضوء ظروف كل دولة على حدى، و هي تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرر الفروق بين الأحجام المختلفة، مثل حجم العمالة، وقيمة الأصول، وحجم المبيعات، و حجم الاستهلاك السنوي..الخ.[1]

و فيما يلي تفصيل لبعض منها:

1- معيار عدد العمال: يعتبر عدد العمال بالمؤسسة أحد معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة وكبيرة الحجم، ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام، نظرا للسهولة التي تكتنف عملية قياس الحجم بواسطته، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي.[2] غير أن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات من أهمها: أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة، كما أنه لا يعكس الحجم الحقيقي لها.[3]

2- معيار رأس المال: يستخدم معيار رأس المال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول، خاصة الدول النامية. ويعاني هذا المعيار من بعض جوانب القصور، كاختلاف العملات وأسعار الصرف، ورأس المال المستخدم أو المستثمر حيث يمكن الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الأخير غالبا ما تتمتع برأس مال فردي أو جماعي صغير عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لقيامها بنشاطها. ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة تتواكب مع التغيير المستمر في قيمة النقود والتضخم في الأسعار، لذلك يفصل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده.[4]

3- معيار التكنولوجيا أو أسلوب الإنتاج: هو عادة ما يقترن بمعيار عدد العمال، وقد يرجع ذلك إلى اعتبار أن حجم المؤسسة هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصري العمل والآلات المستخدمة فيه، فكلما كانت هذه المحصلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها كانت المؤسسة صغيرة.[5]

---

(1) كمال عايشي: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس-سطيف- والبنك الإسلامي للتنمية أيام 24-27 ربيع الأول1424هـ الموافق لـ25-28 ماي 2003، ص2.

(2) سعد عبد الرسول محمد: الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع القاهرة، 1998، ص15.

(3) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد: الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص49.

(4) هالة محمد لبيب عنبة: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط1، 2002، ص17.

(5) هالة محمد لبيب عنبة: مرجع سابق، ص18.فتحي السيد عبده أبوالسيد أحمد: مرجع سابق، ص52.

أ– معيار درجة الانتشار: بالنسبة لهذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتشر في جميع أنحاء القطر، لأن صغر حجم المؤسسة بالإضافة إلى محدودية النشاط والعمالة يساعد على ممارسة هذه الأنشطة في أي مكان، لهذا نرى أن معيار تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوقف بدرجة كبيرة على درجة الانتشار.[(1)]

ب– المعايير النوعية: تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية، وبالتالي فهي معايير تعتمد على الفروق الوظيفية والمتمثلة في نمط الإدارة والملكية ورأس المال...الخ. ويمكن ذكر بعضها وهي:

1– المسؤولية والملكية: من الشائع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها في معظم الأحيان للقطاع الخاص والتي تكون أغلبها في شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية –شركات أشخاص أو شركات أموال– لهذا فإن المسؤولية القانونية والتنظيمية تقع على عاتق مالكها مباشرة. وتتميز هذه المؤسسات بهيكل تنظيمي بسيط جدا يكون فيه مالك المؤسسة هو صاحب القرار، كما يمارس مختلف وظائف الإدارة من تخطيط، تمويل، تسويق، توظيف، التي تتوزع على عدة مصالح في المؤسسات الكبرى. بالرغم من أن بعض الخواص الذين يستخدمون بعض المساعدين إلا أن عملية اتخاذ القرار تبقى من نصيبهم. هذا لا يعني تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أيدي الخواص فقط بل توجد في كثير من الدول بعض هذه المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع العام كما هو الحال في الجزائر.

2– الحصة من السوق: تعتبر درجة هيمنة المؤسسة على السوق من بين أهم المعايير التي تحدد حجمها، لأنه في أغلب الأحيان نجد أن المؤسسة التي تسيطر على السوق بشكل كبير تتميز بكبر حجمها وذلك لمتطلبات الإنتاج من استثمارات ويد عاملة، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتكون في الحالات العامة متخصصة في إنتاج معين تغطي به نطاقا محدودا من السوق.

إلا أن هذه الخاصية تبقى نسبية أيضا لأننا نصادف مؤسسات صغيرة تغزو حتى الأسواق الخارجية من خلال عملية التصدير بسبب درجة الجودة والدقة التي تتمتع بها منتجاتها كما هو الحال في الصناعات الحرفية التي تعتمد على المهارات الفنية العالية.كما يعاب على هذا المعيار أنه في ظروف تراجع الأسواق وانخفاض المبيعات لأسباب خارجية عن إدارة المشروع أن يكون بالإمكان تكوين صورة حقيقية عن حجم إمكانيات وطاقة المصنع التي تكون معطلة بالإضافة إلى تعرضه للتغيير والتذبذب بدرجة أكبر من عدد العمال وحجم الاستثمار.

3– طبيعة النشاط: قد تفرض طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة تحديد حجم هذه الأخيرة، فهناك بعض الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا عدد كبير من العمال كالصناعات الحرفية والتقليدية التي يكفي لممارستها ورشة عمل صغيرة. بينما نجد أن بعض الأنشطة تتطلب مؤسسات كبيرة تضم مئات العمال والمعدات الاستثمارية الضخمة كما هو الحال في صناعة السيارات والصناعات البترولية.

1-1-1-2 بعض التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(1) فتحي السيد أبو سيد أحمد: مرجع سابق، ص51.

نظرا لاختلاف المعايير والخصائص التي تساعد على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الدول على اختلافها المتطورة والنامية تأخذ كل منها بمجموعة من المعايير في تحديد مفهوم هذه المؤسسات أهمها عدد العمال ورأس المال المستثمر، وتختلف التعاريف من دولة إلى أخرى نتيجة للصعوبات السابقة الذكر باستثناء بعض المنظمات الدولية المهتمة بهذا القطاع والتي أصدرت مجموعة من التوصيات لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيمايلي سنحاول إدراج تعاريف بعض الدول:

أ–فرنسا:

قبل تأسيس الاتحاد الأوروبي كانت فرنسا تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا للقانون الصادر في 04 فيفري 1959 بأنها كل المؤسسات التي توظف أقل من 500 عامل ورأس مالها لا يتجاوز مليون فرنك. أما بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوربي فإنها تبنت تعريف (Sylvain Breuzard).[1] إلا أن فرنسا تفرق بين المؤسسات الصناعية و الخدمية من حيث حجم العمالة، ولدينا الجدول التالي الذي يبين تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال في فرنسا:

جدول رقم (01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا

صنف المؤسسة	حرفية	صغيرة	متوسطة
م صناعية	9-0	49-10	499-50
م خدمية	4-0	19-5	199-20

المصدر:Quelle vision pour les PME/PMI :www.Maroc 2020.ma/études 05/01/2004

ب– الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد تم اعتماد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في و.م.أ من طرف البنك الفدرالي سنة 1953 والذي يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب معين من السوق[2].

كما تعرف حسب عدد العمال كما يلي:

من 01 إلى 250 عامل ← مؤسسة صغيرة.

من 251 إلى 500 عامل ← مؤسسة متوسطة.

أكثر من 501 عامل ← مؤسسة كبيرة[1].

---

[1] Sylvain Breuzard, Reconnaitre l'importance des PME pour mieux stimuler leur développent www.cjd.net/Mediat/rapports/PME/pdf 05/12/2004, p 01.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف: إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص16.

لكن هذا التعريف واجه مسألة حجم المؤسسة من خلال الموافقة بين القيود الرقمية والسمات النوعية لكل صناعة، ففي بعض الصناعات تعتبر المؤسسة صغيرة على الرغم من أن عدد عمالها يتجاوز 1000 عامل في حين أننا نلاحظ أنه في بعض الصناعات الأخرى لا يتجاوز عدد العمال بها 250 عامل لتعتبر مؤسسة صغيرة. وعليه فإن المؤسسة الصغيرة ليس من الضروري أن تكون صغيرة بالمعنى المطلق بالنسبة لمؤسسات أخرى في نفس مجال النشاط وتأسيسا على ذلك، فما يعتبر طبقا لأحكام هذا التعريف، مؤسسة صغيرة، قد يكون في واقعه مؤسسة متوسطة أو كبيرة.

ج- الإتحاد الأوروبي:

يستند الاتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الصادر في: 03أفريل 1996 على معايير عدد العمال، رقم الأعمال ومعيار الاستقلالية كما يلي:

- المؤسسة المصغرة: (Micro-entreprise):هي المؤسسة التي تشغل أقل من عشرة (10) أجراء
- المؤسسة الصغيرة: (la petite-entreprise):هي المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من خمسين (50) أجير والتي تحقق رقم أعمال السنوي لا يتجاوز سبعة (07) ملايين يورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة (05) ملايين يورو[2].
- المؤسسة المتوسطة (moyenne-entreprise): هي المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 أجير والتي لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعون(40)مليون يورو أو لا تتعدى ميزانيتها 27 مليون يورو.[3]

د- البنك الدولي:

يتعامل البنك الدولي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التعريف الذي حددته دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ينص على أن:

- المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل أقل من عشرة(10) عمال، و لا يتجاوز موجوداتها 100.000 دولار أمريكي.كما لا يتجاوز رقم أعمالها 100.000 دولار.
- المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل أقل من خمسين (50) عاملا، و لا يتجاوز موجوداتها 3 ملايين دولار أمريكي، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 3 ملايين دولار أيضا.
- المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل أقل من 300 عامل، و لا تتجاوز موجوداتها 15 مليون دولار أمريكي، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 15 مليون دولار[4].

[1] Quelle vision pour les PME/PMI :www.Maroc 2020.ma/études 05/01/2004.
[2] Definition PME/PMI, Ministère de l'économie.<www.pme-commerce-artisanat.gow.fr/économie/terminologie/definition > . 05/11/04. P 03.
[3] مشروع تقرير، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 2002، ص19.

[4]Small & Medium EntrepriseDépartement. SME Definition. www2-ife.org/sme/html/sme-definition.html Monday-June 07.2004. p 03.

هـ– الجزائر:

الجزائر وكغيرها من الدول النامية لم تتبنى تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال سوى بعض المحاولات أبرزها:

* التعريف الذي تقدمت به وزارة الصناعة في التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بداية السبعينات (1972)، الذي يرى بأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا، وتشغل أقل من 500 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 م دج ويتطلب إنشاءها استثمارات أقل من 10 م دج [1].

* التعريف الذي تبنته المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة سنة 1983 والذي قام على أساس أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المنشأة التي تشغل أقل من 200 عاملا وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج[2].

إلا أن هذه المحاولات كانت غير قادرة على تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا ظلت صيغة التعريف ناقصة ولم تضع الحدود الفاصلة بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى غاية بداية الألفية الثالثة حيث أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 والذي أبدت من خلاله الجزائر نيتها الجدية في الاهتمام بهذا القطاع وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2000 وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي ويتركز هذا التعريف على ثلاثة معايير هي:

- عدد العمال في المؤسسة .
- رقم الأعمال السنوي الذي تحققه المؤسسة.
- الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية.

المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون وملياري دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و 500 مليون دينار جزائري.

المؤسسة الصغيرة:[3] هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دينار جزائري.

المؤسسة المصغرة:[4] هي المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية (10) عشرة ملايين دينار جزائري.

---

(1) لخلف عثمان: دور و مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995، ص15.

(2) قويقع نادية: إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر غير منشورة،2001، ص10.

(3) القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم:01–18 الصادر سنة 2001، الجريدة الرسمية، عدد 77، ص08.

(4) نفس المرجع.

جدول رقم (02): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الحجم / المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة الإجمالية السنوية
المؤسسة المصغرة	01- 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 ملايين دج
المؤسسة الصغيرة	10- 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	50- 250	من 200 مليون إلى ملياري دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر سنة 2001، الجريدة الرسمية عدد 77.

1-1-2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تجعلها تحتل أهمية كبيرة لدى المستثمرين الخواص نحاول تناول أهمها:

- سهولة التأسيس ومرونة الإدارة:

تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات، ومن ثمة أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي، وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل.كما تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة في شخص مالكها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها.كما تتبع المؤسسة خطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المؤسسة من خلال التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المشروعات والعاملين بها ويكون لهذا التقارب داخل المؤسسات الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العمل. وأيضا تتحقق في هذه المؤسسات علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المشروع الصغير والعملاء وكذلك مع البيئة المحيطة بالمشروع، ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المؤسسة بل تنميتها أيضا[1].

– التجديد:

الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها أو حجمها هي تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها وهذا ما يتطلب منها استخدام الأمثل للموارد المتاحة، ولا يمكن لأية مؤسسة أن تستمر لفترة طويلة إلا إذا واكبت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية من خلال التجديد والابتكار لمواجهة ظهور ما يسمى بالبدائل الجديدة للمنتوج الناتجة عن نهاية دورة حياته.

[1] زين العابدين أسامة:منشأة الأعمال هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سوريا لمزيد من المعلومات أنظر الموقع: n°17/7 may2004/P.6 www.alwatan.com

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات وهذا ما يمكن ملاحظته ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الاختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم[1].

- انخفاض رؤوس الأموال:

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض نسبي لرؤوس الأموال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل أي أننا نلاحظ انخفاض نسبة رأس المال بالنسبة للعمل وهذا لإعتمادها في أغلب الأحيان على اليد العاملة مما يساعد على امتصاص اليد العاملة وخير مثال على ذلك ما يحدث في الهند ومصر. الشيء الذي جعلها من أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.[2]

- المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:

سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة نسبيا والمعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة توجهها وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها. أما المؤسسات الكبرى فتقوم بالتعرف على هذه العناصر بواسطة ما يسمى ببحوث السوق وهذا أمر مكلف للغاية نتيجة للتغير المستمر في السوق، ولهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على متابعة التطورات التي قد تحدث في السوق.[3]

إضافة إلى:

- انخفاض احتياجاتها من الطاقة، والبنية الأساسية بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى.[4]
- حرية اختيار النشاط الذي يكتشف القدرات الذاتية، وينمي الإبداعات.
- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.
- سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكليف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

1-1-3 مختلف أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تأخذ العديد من الأشكال وذلك حسب عدد من المعايير التي سنحاول أن نبينها كما يلي:

1-1-3- 1تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها

---

(1) توفيق عبد الرحيم يوسف:سبق ذكره، ص29 .

(2) جبار محفوظ: المؤسسات المصغرة،الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر،2003، ص215.

(3) توفيق عبد الرحيم يوسف:سبق ذكره،ص 26.

(4) محمد كمال خليل الحمزاوي: إقتصاديات الإئتمان المصرفي، منشأة المعارف الإسكندرية مصر، ط2، 2000 ،ص 395.

ويتركز هذا المعيار في تصنيفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإمكانيات الإنتاجية والتسييرية التي تعتمدها المؤسسة خلال عملياتها الإنتاجية وحسب هذا المعيار فإنه يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ- المؤسسات العائلية:[1]

تعتبر هذه المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتميز بأن يكون مقرها في المنزل كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبي سوقا محددا بكميات محدودة جدا، ومثال ذلك ما نجده في الدول الأسيوية وبعض الدول الأوروبية مثل سويسرا حيث نجد أن معظم القطع الصغيرة التي تحتاجها شركة Swatch يكون مصدرها من طرف عائلات بسيطة تقوم بتزويدها في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية.

ب- المؤسسات الحرفية:[2]

إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل المنزل كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي.

ولهذا فإن هذين النوعين من المؤسسات تتميزان بمجموعة من الخصائص هي:

- اعتمادها في عملية الإنتاج على كثافة عنصر العمل.
- معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا.
- الاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان إلا نادرا.
- التنظيم التسييري فيها يتميز بالبساطة من جميع النواحي: المحاسبة، التسويق، التخزين...الخ.
- تعمل في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي، خاصة المؤسسات العائلية.

ج- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه متطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن النوعيين السابقين في اعتمادها طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من الناحية التكنولوجية التي تختلف درجتها بين المؤسسات المتطورة والشبه متطورة، كما تتميز منتجاتها بدرجة التطور ومواكبة العصرنة وفقا لمعايير الجودة.كما تتميز بوجود نظام هيكلي بسيط واستعمال أيدي عاملة أجيرة. فهي مؤسسات تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.[3]

ومما تجدر الإشارة إليه أن النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو المقصود في دراستنا هذه وذلك للأهمية الاقتصادية التي تكتسبها على مختلف المستويات، كما تعتبر محور عمل مقرري السياسات التنموية في الدول وذلك من خلال عمليات الدعم المختلف من تمويل وإنشاء وتوسيع.كما أنها تنشط في إطار القطاع الرسمي في أغلب الأحيان.

---

(1) لخلف عثمان: سبق ذكره، ص8.

(2) عبد الكريم اللطيف:سبق ذكره، ص11.

(3) لخلف عثمان: سبق ذكره،ص19.

1-1-3-2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة المنتجات

ويتم هذا التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تتخصص في إنتاجها كل مؤسسة سواء كانت سلعا استهلاكية أو وسيطية أو سلع تجهيز.

أ – مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

نجد أن المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في:

- المنتجات الغذائية
- منتجات الجلود والأحذية والنسيج
- تحويل المنتجات الفلاحية
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته

إن التركيز على هذا النوع من الصناعات راجع لملاءتها لحجم المؤسسات حيث لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

ب– مِؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:

ونجد ان هذه المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطية والتحويلية المتمثلة في:

- تحويل المعادن
- الصناعات الكيماوية والبلاستكية
- الصناعات الميكانكية والكهربائية
- صناعة مواد البناء
- المحاجر والمناجم

وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

ج– مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:[1]

إن أهم ما تتميز به صناعات سلع التجهيز عن الصناعات السابقة، احتياجاتها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجية عالية للإنتاج، وكثافة رِؤوس الأموال الكبيرة التي يستلزمها الأمر الذي لا يتماشى وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال، إذا تنحصر نشاطاتها في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة هذا في الدول المتطورة أما في الدول النامية فلا يتعدى نشاطها مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل.

1-1-3-3 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستناد إلى النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه:[2]

أ– مؤسسات التنمية الصناعية:

(1) عبد الكريم اللطيف: سبق ذكره، ص11.

(2) زين العبدين أسامة: مرجع سبق ذكره، ص05.

يقصد بمشروعات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز مواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط المؤسسات الصغيرة يمكن توضيحها:

– الأنشطة التي تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبيرا جدا، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.

– الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف لأن هذه المؤسسات تعتمد على الإنتاج اليومي للسوق،وتكون فترة التخزين لمنتجاتها قصيرة، وهذا يبرر أن تكون هذه المؤسسات قريبة من أسواق المستهلكين.

– صناعات السلع ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين كمنتجات النجارة والخياطة والصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي.

– المؤسسة الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المؤسسة التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على المجهود البشري بصورة أساسية وتستعمل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة،أو باهظة التكاليف.

ب– مؤسسات التنمية الزراعية:

وتمس المؤسسات التي تمارس النشاطات الفلاحية التالية:

– مشروعات الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضر أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية البلاستكية.

– مشروعات الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها.

– الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

ج– مؤسسات التنمية الخدمية والتجارية

وتشمل كل من المؤسسات التالية:

* مؤسسات التنمية الخدمية: تشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات الصيانة والتشغيل أو خدمات النظافة وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات النشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة.

* المؤسسات التجارية: تشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة، والمتاجر المتخصصة، تتخصص في نوع معين من السلع مثل: الأثاث ومتاجر السوبر ماركت.

د– المؤسسات المقاولة:

تعتبر المقاولة الباطنية من أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث وتعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن القول بأن المقاولة الباطنية هي العملية التي بموجبها يقوم المتعهد بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل، وإن أهم مجال تعمل فيه هذه المؤسسات هو قطاع البناء والأشغال العمومية.

تعتبر المقاولة الباطنية وسيلة هامة لخلق مناصب الشغل وتنمية الصناعات وكذا حل مشكل التسويق وتساعد على تحقيق تقسيم العمل، وتأخذ الأشكال التالية:[1]

– تنفيذ الأشغال: يتمثل هذا النوع في قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنفيذ أشغال لصالح جهات ومؤسسات أخرى وذلك من خلال مدة محددة بمقابل.

– الإنتاج: تقوم المؤسسات في هذه الحالة بإنتاج قطع الغيار وبعض المعدات حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها.

– تقديم الخدمات: حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم مجموعة من الخدمات لفائدة جهات مختلفة مثل الدراسة وتقديم الاستشارات الفنية.[2]

غالبا ما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقاولة من الباطن لمواجهة مشاكل التسويق أما المؤسسات الكبيرة فإنها تستفيد من توفير رؤوس الأموال في أغلب الأحيان.

4-3-1-1 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية

يمكننا أيضا أن نميز بين مجموعة أخرى من أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستناد إلى معيار الملكية القانونية لرأسمالها فنجد الأنواع التالية:[3]

أ– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:

(1) زين العابدين أسامة: سبق ذكره، ص06.

(2) لخلف عثمان:سبق ذكره، ص25 .

(3) فرهنك جلال:سياسات واستراتيجيات دعم الاستخدام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان العربية، منظمة العمل الدولية، إيطاليا،2003 ، ص01.

هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيته للقطاع الحكومي، إلا أننا نشير إلى أن هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قليل جدا في جميع الدول خاصة المتطورة منها.

ب- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص سواء كان محليا أو عبارة عن استثمار أجنبي. وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة، شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات تضامنية، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية. وهذا النوع من المؤسسات هو الأكثر انتشارا في العالم.

ج- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلطة:

وتكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بنسب متفاوتة.

1-1-4 واقع أو مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن الجزائر ومنذ الثمانينات خاضت إصلاحات هيكلية كبيرة انتقلت من خلالها تدريجيا من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية إلى اقتصاد يعتمد على قوى السوق، وقد مكنت هذه الإصلاحات من إعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص حتى يلعب الدور المنوط به وأن يساهم في تحقيق التنمية الشاملة، ونتيجة هذا التوجه ظهرت ونمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واعتبرت ركيزة حقيقية يعتمد عليها في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

ونستطيع اعتبار سنة1982 بداية مرحلة جديدة في الجزائر تجسد فيها الاهتمام الحقيقي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لم يتجاوز عددها منذ الاستقلال إلى غاية بداية هذه المرحلة الـ: 12000 مؤسسة أي بمعدل 600 مؤسسة للسنة[1]. و قد كانت في شكل مؤسسات عائلية صغيرة غير مدعمة بل مهمشة إلى حد كبير. و لم يؤخذ بعين الاعتبار دورها الحقيقي في التنمية، لكن منذ سنة 1982 بعد اقتناع كلي من قبل المسؤولين بالحاجة إلى هذا النوع من المؤسسات بدأ الاهتمام بها يتجسد ميدانيا، وتجلى ذلك في الخطوات العملية التي اعتمدتها السلطات العمومية في الجزائر والتي نجمعها في الجدول التالي:

جدول رقم (03): الخطوات العملية التي اعتمدتها السلطات العمومية لترقية المؤسسات في الجزائر

السنة	الموضوع
1982	بعث تنظيم جديد للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني من خلال القانون 11/82 الصادر في: 1982/02/21
1983	إنشاء ديوان للتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة (OSCIP)

[1] ministère de la petite et moyenne entreprise de l'artisanat ,actes, des assises nationales de la PME, Alger, Janvier,2004,P32.

1987	فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص
1988	بداية الإصلاحات الاقتصادية واعتماد اقتصاد السوق، وإصدار قانون النقد والقرض10/90 الصادر في: 1990/04/14
1991	تحرير التجارة الخارجية المرسوم 12/93 الصادر في: 1991/02/19
1993	تطوير الاستثمارات المرسوم 12/93 الصادر في: 1993/10/05
1994	إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات
1995	بداية تحرير التجارة الخارجية، واعتماد قانون الخوصصة
2001	إصدار القانون التوجيهي رقم: 18/2001 المتضمن القانون الأساسي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2002	سنة إلحاق الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرسوم تنفيذي رقم: 373/2002 المؤرخ في: 2002/11/11، المتعلق بإنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي سنة بداية تأهيل هذه المؤسسات
2003	2003/02/27 إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفريل 2003، فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسيد البرنامج التأهيل
2004	تم إحصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، مع بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو. تنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيام 14-15 جانفي 2004
2005	إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2005 إلى 2009	تخصيص 4 مليار دج لهذه الفترة للتكفل بـ: انجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انجاز مشاتل، تطوير ودعم الصناعة التقليدية خاصة في الوسط الريفي، دراسة وانجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية

المصدر: جمعت من قبل الباحثة بالاعتماد على وثائق الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بهذه المعطيات يتجلى جهد السلطات العمومية في الجزائر التي سعت إلى بعث وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل سعت لاحتضانها وتطويرها وتأهيلها وتنمية تنافسيتها في الأسواق الداخلية، أومن أجل أن تضمن لها مكانة في الأسواق الخارجية، خاصة مع واقع انفتاح حدودنا الاقتصادية بعد إمضاء اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وقرب إنهاء مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبهذه الإجراءات زاد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها خاصة في مجال التشغيل، وهذا ما يتجلى من خلال المعطيات المجدولة التالية:

جدول رقم (04): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل

خلال الفترة 2001–2005

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
تطورتعداد م ص م	179893	188893	288587	312959	332000
المساهمة في التشغيل	737062	731082	789543	838504	942000

المصدر: Ministère de la pme et de l'artisanat, actes des assises nationale de la pme Alger, 2004, P37.

ومع هذا التطور العددي نتيجة هذا الاهتمام المتزايد، إلا أننا نقر أن مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة لازالت حديثة النشأة، وواقعها لازال صعبا خاصة في هذا الظرف المتميز بتغيرات كبيرة متتالية ومتسارعة في مختلف مكونات محيطها، ومع أنه ينتظر منها تلبية الحاجيات الوطنية المتنامية والمتنوعة والمساهمة في دفع عجلة التنمية في البلاد.

إلا أنه لازال أمامها عراقيل عديدة متشابكة فيما بينها نجمعها فيما يمكن تلخيصه "بنقص الرشادة والعقلانية و عدم تأهيل المحيط".

إن الصعوبات بتعددها وتنوعها كضغوطات النظام الإداري، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وعدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية، التهميش وعدم التعامل الجيد مع مسيري هذا النوع من المؤسسات وعدم احتضانهم وتوجيههم ومساعدتهم وعدم تكييف العديد من التشريعات لخدمة التوجه الجديد، ومشكلة العقار الصناعي ومشكلة التمويل وصعوبة الحصول على القروض، وصعوبات التسويق كل هذا أدى إلى نقص حجم الاستثمارات وأعاقت تطوير هذا النوع من المؤسسات، وبهذا الوضع يرى البعض أن الجزائر تواصل السير في واقعين متناقضين هما:

الواقع الأول: منبثق من خطاب رسمي قائم على إفرازات كبرى تشجع الاستثمار بوضوح.

الواقع الثاني:يعكس واقع ممارسات مليئة بالصعوبات تثبط عزم أقوى الإدارات أو بعبارة أخرى أصبحت هياكل الدولة -الإدارات – تعيق الدولة نفسها في تجسيد إراداتها.

نقول مقابل هذا الوضع المقيد إداريا، ونظام بنكي شبه مغلق ومحيط غير مستقر سياسيا وأمنيا واجتماعيا، وعدم توفر الإمكانيات والقدرة المادية والمالية اللازمة للاستمرار تواجه مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة مع حداثة تجربتها منافسة جد حادة لمخرجاتها من قبل مؤسسات أو وكلاء لشركات أجنبية تملك كل شروط العمل والاستمرار.

إن هذا الوضع بهذه المعيقات سيؤدي حتما إلى ضعف مؤسساتنا الاقتصادية، وعدم استقرارها، وإن استمر نعتقد أنها ستصاب بقلة المناعة وعدم القدرة على الاستمرار بل سيؤدي حتما إلى توقفها وزوالها، وتتحول رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى المجال التجاري ليتدعم اقتصاد البازار، وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل.

1-2 المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-2-1 إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من بين أهم المشاكل والأسباب التي تعيق عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

– على الرغم من أن البورصة تعتبر من بين أهم الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن السوق المالية الوطنية تفتقر إلى مثل هذه الأدوات، حيث أن السوق المالي الوطني لا يزال ناشئا، لم يعرف إلى حد الآن سوى مشاركة أربع مؤسسات عمومية سونطراك، صيدال، رياض سطيف وفندق الأوراسي.

– محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية، والمركزية في تقديم القروض.

– ضعف الشفافية في تسيير عمليات منح القروض ودراسة الملفات المقدمة لطلب القروض، نقص الخبرة في مجال الدراسات الجدوى وتقييم المخاطر الناتجة عن منح القروض، مما يجعل هذه الدراسات لا تعطي توضيحات مفيدة.

– نقص التمويل الطويل الأجل بسبب التعقيدات المفروضة على القروض والضمانات التي تثقل كاهل المستثمرين، خاصة وأن العديد من البنوك الجزائرية تشترط ضمانات على قروضها 150 % من المبلغ الممنوح.

– ارتفاع أسعار الفائدة مثلما حصل خلال عشرية التسعينات حيث تراوحت بين 13-17.5 % سنة1997 نتيجة لارتفاع معدل التضخم ، لتنخفض معدلات الفائدة إلى 6.5 % سنة 2003.[1]

– طول فترة دراسة ملفات منح القروض نتيجة للإجراءات البيروقراطية. ونقد إجراءات الحصول على القروض التي تعرفها البنوك الوطنية، مما يتسبب في طول فترة دراسة ملفات طلبات القروض، كما أن إجراءات تحويل الأموال تستغرق وقتا طويلا.

– الأراضي المخصصة للاستثمارات الجديدة غير مرفوقة بعقود ملكية نهائية مما يسمح باعتبارها ضمانات قوية وعقود صحيحة قانونيا.

– ترى الهيئات المالية أن المشاريع الاستثمارية تواجه عراقيل عديدة لا تشجع البنوك الجديدة التابعة للقطاع الخاص على منح القروض بصورة معتبرة مما يؤدي إلى بقاء البنوك العمومية تواجه وحدها الحاجات المتعددة لتمويل المتعاملين الخواص.[2]

1-2-2 المشاكل الفنية

من المشاكل الفنية التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

– نقص المهارات في مجالات التسويق وتوطين التكنولوجيا والقدرة على مراقبة وتطوير وتحسين الإنتاج.

– ارتفاع تكلفة الحصول على المعدات والآلات والمواد الأولية نظرا لاستيرادها من الخارج وبكميات قليلة لا تؤهلها للحصول على خصومات أو تخفيضات تجارية، وهذا ما يؤثر على ارتفاع أسعار تكلفة الإنتاج وانخفاض هامش الربح،

[1] Actes des assises nationales de la PME, ministère de la PME et de l'artisanat,op-cit,P 401.

[2] مشروع تقرير من أجل سياسة التطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، سبق ذكره، ص57.

فضلا على أن عملية فتح اعتماد مستند وتوفير النقد الأجنبي من طرف صاحب مشروع صغير تشكل عائقا في حد ذاتها.

– عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم وعدم ثبات أسعارها، وعدم قدرة هذه الصناعات في الحصول على هذه المواد بأقل كلفة مما يعني أن منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة تكون أعلى كلفة نسبيا وبالغالب ويؤثر على مدى تنافسيتها.

– صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة كالأراضي لإقامة الورشات، وإن وجدت فقد تجدها بعيدة عن مرافق البى التحتية ونقاط البيع ومستودعات التموين بالمواد الأولية مما يكلفها نفقات نقل إضافية، فضلا على أن تكون هذه الأراضي غير مهيأة بالماء والغاز وقنوات صرف المياه وشبكات اتصالات أو غير معبدة.

– مشاكل التخزين المرتبطة بالعملية الإنتاجية.

– الافتقار إلى الدراسات الجدوى الاقتصادية.

– قلة المعدات والآلات وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة.

– عدم دقة البيانات المحاسبية والمالية والتأخر في إنجازها.

– ضعف التعاون ما بين مراكز الأبحاث والجامعات من جهة، وما بين هذه المشروعات مما لا يعطيها إطلاعية على التطورات الحاصلة في شتى الميادين التكنولوجية والتسيرية وغيرها.

1-2-3 مشاكل إدارية و تسويقية

من بين المشاكل الإدارية والتسويقية التي تعترض نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مايلي:

– الضعف في القدرات الإدارية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم استفادتهم من متطلبات الإدارة الحديثة اللازمة لإدارة التشغيل والإنتاج مما يؤدي إلى تميز أعمالهم بضعف التخطيط في هذه المجالات.

– الملكية الفردية والعائلية للمؤسسة والانغلاق على المشاركة مع الآخرين.

– قيام مالك أو مالكي المؤسسة بالجمع بين العديد من المهام والوظائف، والابتعاد عن التخصص وتقسيم العمل حتى وإن أخذت المؤسسة بالنمو والتوسع.

– محدودية القدرات على التنبؤ والتخطيط واستشراف إمكانيات المستقبل وإعداد الموازنات التقديرية اللازمة.

– انخفاض الطلب على بعض المنتوجات، وانعكاساته على مردودية المؤسسة.

– عدم وجود حماية للمنتوجات المحلية اتجاه المنتوجات الأجنبية التي تتمتع بمناعة قوية.

– محدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع الضرورية.

– الافتقار إلى التصاميم والمواصفات والمعايير المعمول بها عالميا.

– عدم وجود بنك معلومات لهذه المؤسسات عن أسواقها، فضلا عن عدم قيامها بالبحوث التسويقية.

– لا تحظى الصناعات الصغيرة والمتوسطة بفرص كبيرة في دخولها الأسواق التصديرية لضعف قدراتها التسويقية والترويجية بتلك الأسواق.

إضافة إلى مشاكل أخرى تعيق تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها:

– عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للمنتجات المستوردة بسبب:
– غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الأمر الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات وبالتالي وضع سياسات حمائية.
– عدم توفر إجراءات حماية للصناعات الناشئة، أو فرع النشاطات التي يهدد ها الاستيراد.
– ضعف البنى التحتية والمنشآت الهيكلية.
– تعدد الجهات المهتمة وغير المتخصصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
– ضعف التنسيق فيما بينها ونقص الخبراء في هذا المجال.[1]
– غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات نظرا لنقص الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة دقيقة وعلمية.

1-3 تجارب بعض الدول في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-3-1 تجربة بعض الدول المتقدمة

1-3-1-1 التجربة اليابانية

تعد التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا يحتذى به في كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها القومية من ناحية، والتغلب على العديد من المشكلات المختلفة التي تواجهها من ناحية أخرى.
وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بأنها المؤسسات التي تضم عددا من العمال يصل إلى 100 عامل بصفة دائمة، ولا يزيد رأس مالها عن 10 ملايين، وذلك قبل الحرب العالمية II وقد ازداد هذا العدد بعدها إلى 200 عامل.[(2)]

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بظواهر أساسية منها: التخصص، فكل عامل يقوم بعملية بسيطة، ومن ثم يستطيع أن ينهض بها، ونجد أيضا التركيز، فالمصانع الصغيرة تقوم إلى جوار بعضها البعض وتعمل عمل بعضها البعض. بالإضافة إلى الاتصال الوثيق بين المنتج والتاجر.[(3)]

أ – مقومات أساسية لنجاح اليابان في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هنالك عدة عوامل ومقومات أساسية أدت إلى نجاح اليابان في مجال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقدم عرضا سريعا منها:

1 – وجود فكر وفلسفة واضحة وراء الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

(1) محمد الهادي مباركي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002، ص11.
(2) فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد: سبق ذكره، ص157.
(3) سعد عبد الرسول محمد: الصناعات الصغيرة، سبق ذكره، ص53-54.

منذ بداية إعادة بناء الاقتصاد الياباني في المرحلة الأولى،كانت هناك قناعة تامة في وجود فكر وفلسفة متجانسين بين القادة السياسيين والاقتصاديين، بتشغيل أكبر قدر ممكن من القوى العاملة في اليابان، لتحقيق معدلات إنتاجية عالية، وزيادة في الدخول وبناءا على ذلك فإن الفلسفة الاقتصادية السائدة، اعتبرت أن كل فرد يمثل جانبين: أحدهما جانب الإنتاج والثاني جانب الاستهلاك والادخار، وذلك من خلال الدخل الذي يحصل عليه. ومن هنا جاء تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أفضل أسلوب لتنفيذ هذه الفلسفة، وبث رواج الانتماء والولاء للشعب الياباني، وتحفيزه نحو العمل الحر المنتج.(1)

2- وجود التشريعات و القوانين المنظمة لأنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أصدرت الحكومة اليابانية في ديسمبر سنة 1999 القانون الأساسي الجديد الذي عدل في تعريف هذه المؤسسات وذلك بزيادة المبلغ المتوسط لرأسمالها في مختلف القطاعات، وسهل من عملها بفضل سياسة جبائية، وتسهيل الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى إصلاحات هيكلية وتحرير الأسواق المالية، أي خلق محيط تجاري لها.(2)

3- وجود سياسة خاصة بتحديث وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل القوانين السابقة، تم اتخاذ تدابير وسياسات لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تستهدف تحديث وتحسين هياكل الإنتاج من خلال عقد برامج تحدد في ظلها القطاعات الصناعية التي تحتاج هذا التحديث التي تحقق تقدما تكنولوجيا، فهذه السياسات تقترن بتحديث الآلات والمعدات، والتشجيع على استخدام التكنولوجيا، ووضع السياسات لدعم هذه المؤسسات.(3)

4- البرامج والمساعدات في مجال التمويل

تضم هذه البرامج والمساعدات عددا من التسهيلات والمزايا نذكر منها(4):

- وضع نظام تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يتراوح عدد عمالها بين 2-5 عمال، ويتضمن هذا النظام وضع حدود تمويلية بمبلغ 3.5 مليون ين. كما تصل مدة القرض إلى أربعة سنوات، ويتم بدون ضمانات.
- وضع نظام ضريبي يشجع على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية، من خلال الإعفاءات الضريبية، إلى جانب إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضريبة العمل و العقارات وتخفيض ضريبي على الأرباح غير الموزعة.

---

(1) سعد عبد الرسول محمد: الصناعات الصغيرة، سبق ذكره، ص54-57.

(2) Organisation de coopération et de développement économiques,perrpectives de l'OCDE, sur les PME, Edition de OCDE, Paris,2000,p173

(3) فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد: مرجع سابق، ص159.

(4) فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد: مرجع سابق، ص160./هالة محمد ليب عنبة: مرجع سابق، ص224.

– إنشاء مراكز التدريب على أعلى مستوى تكنولوجي، وإلحاق بعضها بالجامعات والمعاهد العليا، لتدريب العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توجد عشرة معاهد لإعداد المديرين الذين يستولون إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5 – التعاقد من الباطن

اهتمت اليابان بذلك منذ الحرب العالمية II نتيجة لمنع استيراد بعض مستلزمات الإنتاج، فبدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصنيع ما منع استيراده، كما عملت الحكومة على حث المصانع الكبيرة على التنازل للمصانع الصغيرة على مهمة القيام بجانب هام في العملية الإنتاجية، فأصبحت تمثل في سنة 1987 نحو 75% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويتجلى نظام التعاقد من الباطن في قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام منتجات المصانع الكبيرة كأساس لعمليتها الإنتاجية، بالإضافة فإن المؤسسات الكبيرة تعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات الصغيرة في تصنيع أجزاء مكملة، أو القيام بعمليات إنتاجية ، أو تجميع المنتج نهائيا.(1)

ب – مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الياباني

لقد لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان دورا هاما إذ كثير من المؤسسات الصغيرة كانت المورد الخاص للشركات الكبرى، كما ساهمت في تنمية الاقتصاد الياباني، فهي تمثل 99.1 % من إجمالي عدد المؤسسات في بداية التسعينات، كما تمثل 99.5 % من إجمالي المؤسسات العامة في مجال التصنيع، وتمثل فرص عمل بنسبة كبيرة من القوى العاملة في مجالات النشاط المختلفة، بنسبة 73.8 % من العاملين في مجال التصنيع.

2-1-3-1 التجربة الإيطالية

يعتبر النموذج الصناعي الإيطالي أحد النماذج الناجحة عالميا والمتميز بكونه يعتمد على التنمية الداخلية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتأصلة في المجتمع الإيطالي والذي يعتبر سر نجاح النظام الصناعي الإيطالي. وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باسم SME Cluster أي مجموعة متخصصة من الشركات المستقرة في منطقة جغرافية معينة وتقوم بتصنيع منتوج معين، بحيث يتم التعاون والتنسيق بين الشركات المشاركة في المجموعة الصناعية الواحدة، فتكمل الشركات بعضها البعض حيث تعمل على تقسيم مراحل الإنتاج فيما بينها لسهولة وسرعة إنجاز العمل.

أ – أسباب نجاح تجربة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإيطالية:

(1) فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد: سبق ذكره، ص.160-161.

تعود أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا إلى جملة من الأسباب:

– عدم اعتبار الشركات الصغيرة كيان مستقل، ولكن جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض.

– وجود درجة كبيرة من التعاون والتنسيق بينها، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة تكون كل مجموعة من تلك الشركات مسؤولة عن واحد منها. ويتيح هذا النموذج المرونة في العمل وتقليل وقت الاستجابة والذي لا تستطيع الشركات الكبرى في بعض الأحيان توفيره.

– تتميز السياسات التي تهدف إلى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل أو الخارج بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ب – مؤسسات الدعم الإيطالية:

تمكن المؤسسات الإيطالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه المؤسسات من الاستفادة من سياسات الحكومة، ويشارك في ذلك عدة وزارات بما في ذلك:[1]

* **وزارة الصناعة**: المسؤولة عن مبادرات الحكومة المركزية الرامية إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية في قطاع الصناعة لاسيما القوانين والمراسم والتعليمات.

* **وزارة الجامعات والبحث العلمي والتكنولوجي**: المسؤولة عن قوانين وحوافز البحث والتنمية.

* **وزارة التجارة الخارجية**: وهدفها الرئيسي تعزيز المعلومات عن تجمع شركات التصدير وتمويله، وبرامج التأمين وضماناته بالإضافة إلى القروض الخاصة بشركات التصدير في جنوب إيطاليا.

إضافة إلى ذلك: هناك مؤسستان عامتان تقدمان الدعم المالي للمؤسسات الأعمال هما:

* **مديكريديتو سنتراليه**:التي أنشأت عام 1956 كمؤسسة للتمويل المتوسط الآجل، تستهدف تعزيز المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتنميتها وتوجيهها .

* **المنشأة المالية لتنمية وتعزيز المؤسسات الإيطالية خارج البلاد (سميست)**: والغاية من إنشاء هذه المؤسسة دعم أصحاب مشاريع الأعمال في مجال الصادرات والاستثمارات الخارجية.

أما المؤسسات شبه الرسمية التي تقدم المساعدة منها:

* **معهد التطوير الصناعي**: والذي يساعد المؤسسات الصغيرة فنيا، أي بتزويدها بمعلومات حول الحوافز المالية.

* **معهد الوطني للتجارة الخارجية**: وهو يشجع تدويل التجارة والاستثمارات.

ج . السياسات والحوافز الإيطالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

---

[1] البرامج المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول الأعضاء في منطقة الآكسوا نقلا عن:
http://www.escwa.org.lb/arabic/information/pubdetails.asp

قامت الحكومة الإيطالية بالاهتمام بالجانب التشريعي والذي له دور كبير في نمو الشركات وتسهيل عملها وقد قسمت هذه التشريعات إلى:

تشريعات حاكمة للتمويل الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشمل:[1]

- القانون 91/317 والذي يعمل على الدعم والتوفير اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الاستثمار في الأنشطة التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا، البحث عن أنشطة جديدة وإتباع المعايير الخاصة بالجودة، القانون 857/49 والذي يوفر تمويل خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المحافظة على مستويات العمالة في حالات التعرض للأزمات.
- القانون 68/44 والذي يدعم رجال الأعمال.
- القانون 89/64 أنشئ من أجل نقل المعرفة العلمية والتقدم التكنولوجي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بحيث لا تكون قاصرة على الشركات الكبرى.
- تعديل القانون 82/64 والذي يعمل على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل المشاركة في برنامج البحث والتطوير الأوروبية والدولية.
- القانون 51/317 الذي يتيح للحكومة أن تقدم تسهيلات مالية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تستثمر في الأعمال الإبتكارية والمشاريع البحثية.
- القوانين التي تقدم حوافز من أجل دعم الإنتاج.
- القانون 65/1329 والذي يعمل عل تسهيل شراء و تأجير المعدات والماكنات التي تقوم بالإنتاج.
- القانون 92/477 والذي يهدف إلى تقديم الدعم للمناطق التي تعاني من الكساد من خلال تسهيل تنشيط الأعمال والتحديث بالإضافة إلى توسع وإعادة تحويل الأنشطة الاقتصادية.
- القانون 81/597 والذي يعمل على إعطاء الدعم المالي للشركات التي تستثمر جزء من رأس المال في تحسين التكنولوجيا المستخدمة بالإضافة إلى المحافظة على البيئة.

1-3-2 تجربة بعض الدول الناشئة

1-3-2-1 التجربة الهندية

أ- السياسات الحكومية وخطط تقديم الدعم والتسهيلات

يمكن القول إن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كان ومزال في صميم اهتمام الحكومات الهندية المتعاقبة ويبدو أن هناك نوعا من المصالح أو الفوائد المتبادلة بين الطرفين حالت دون الانفصال بينهما، فمن ناحية لا تستطيع تلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة التخلي على الدعم الحكومي في ظل التطورات العالمية وسيادة مبادئ المنافسة وآليات السوق الحرة، ومن ناحية أخرى وجدت الحكومة في ذلك القطاع ضالتها لتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة البطالة وهو

[1]SME.Italy.A comparative analysis of SME strategies. Policies and programme s in central europeam initiative countries. Cite in http//www.unido.org/doc/4319.

يعد اجتماعي في غاية الأهمية خاصة في ظل استخدام الصناعات الثقيلة للتكنولوجيا قليلة العمالة، فضلا عن تغطية الطلب المحلي على المنتجات وتوفير العملة الصعبة والتصدير أيضا، ومن هنا جاء الاهتمام الحكومي بذلك القطاع.

ب – أشكال الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتعدد أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتشمل أربعة قنوات رئيسية تتمثل في:[1]

– **الحماية:** حيث تتولى الحكومة حماية 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات ص م، حيث تضمن لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها.

– **التمويل:** حيث يسمح لتلك المؤسسات الحصول على قروض إئتمان بنسب فوائد منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة وبآجال مختلفة. توفير البيئة الأساسية من خلال التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا، وإقامة المجمعات الصناعية والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى.

ج – أهم الجهات المسؤولة عن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الحكومة الهندية بإنشاء عدد من الهيئات والوحدات التي تعمل خصيصا من أجل توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم تلك الهيئات[2]

* **وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعية:** من أهدافها:

– إعادة تأهيل ومساعدة الوحدات التي تواجه مشاكل.

– تحديث الشركات الصغيرة.

– مساعدة الشركات الصغيرة على تسويق منتجاتها محليا ودوليا.

* **وضع جهاز خاص داعم:** يهدف إلى:

– تقديم الدعم المادي والفني للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

– إنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات والقيام بعمليات التدريب.

– صياغة السياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.

* **صندوق لتطوير التكنولوجيا:**

* **توفير المؤسسات القاعدية:** من خلال إقامة المجمعات الصناعية الضخمة التي تشمل شبكات توزيع المياه والاتصالات ومعامل مراقبة الصرف والتلوث والطرق والبنوك والمواد الخام.

1-3-3 تجربة بعض الدول النامية

1-3-3-1 التجربة المصرية:

---

(1) الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند نقلا من الموقع: http//www.islam-online.net/iol-arabic/diwalia/namaa 7-1-00/namaa.2asp

(2) طرشي محمد: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حالة الصناعات الغذائية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، سنة 2005/2004، ص57.

بدأت هذه التجربة عام 1991 من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998 أكثر من (86) ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أمريكي، منها (45) ألف مشروع صغير جدا يعرف باسم (مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات المنزلية) وقد بلغت نسبة هذه المشروعات الأخيرة حوالي 53 % من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار.

وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها. فقام الصندوق بدعم إنشاء مشاريع صغيرة لهؤلاء في مجال عمل مختلفة، كما طرح برنامج (المقاول الصغير) لخرجي الكليات الهندسية في مجال البناء والتشييد وصيانة البنية التحتية مع التخطيط مستقبلا على ما يسمى (حاضنات التكنولوجيا وحاضنات الأعمال والصناعات المغذية).

وقد صدر في نهاية عام 1999 قرار جمهوري يقضي بإنشاء جهاز لتنمية المشاريع الصغيرة يتبع الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويعمل في جميع المحافظات المصرية لتنمية المشاريع الصغيرة القائمة فعلا وإنشاء مشاريع جديدة للشباب لتأمين فرص عمل لهم وتقديم الخدمات بأسعار رمزية.

يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية مجموعة برامج تساهم في تفصيل دور الصندوق في دعم الصناعات الصغيرة منها:

- برنامج الحاضنات الصناعية وحاضنات الأعمال، يقوم على تهيئة البيئة المناسبة ومستلزمات قيام النشاط الصناعي والرعاية الفنية.
- برنامج مركز تنمية الأعمال الصغيرة.
- برنامج المراكز التقنية النوعية في المجالات المختلفة مثل: صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها.
- برنامج المجمعات والأحياء الصناعية بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي.
- برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة.
- برنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.

1-3-3-2 التجربة التونسية:

من أجل تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال المالي فقد تم إنشاء بنك تمويلي(la banque de financement des PME) بمقتضى القانون 652001 في 2005/03/01 برأسمال اجتماعي قدره 50 مليون دينار تونسي، بمساهمة الدولة وبعض المؤسسات الأخرى منها المؤسسة التونسية للضمان la société tunisienne de garantie SOTUGAR ومن مهام البنك مايلي:[1]

- ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع المجالات.

[1] Khalil Ammari:la Banque de Financement Des petites et moyennes Entreprise séminaire international sur la promotion du financement de la PME. Alger le 27.28.Septembre, recu eil, P38.

– التكفل وتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تدعيم وترقية المؤسسات القائمة في مجال توسيعها أو تجديد استثماراتها.

– التنسيق المستمر عن طريق الاتفاقيات المبرمة مع البنوك التونسية لزيادة حجم التمويل وتوسيع مجالاته.

ويساهم البنك في تمويل الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتأرجح تكلفتها ما بين 80000دينار و4 مليون دينار تونسي، حيث يتدخل البنك في تمويل 25% إلى 50% من تكلفة المشروع مع سقف محدد بـ 1مليون دينار تونسي.(1)

للإشارة فانه يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من التسهيلات المالية التي يقدمها البنك باستثناء المؤسسات السياحية ومؤسسات الترقية العقارية.

ولمساهمة البنك أكثر يسعى مسؤوليه إلى الرفع من رأسماله إلى 100مليون دينار، والشراكة مع المؤسسات الايطالية والاسبانية التي تعمل في مجال ضمان القروض الموجهة للمؤسسات.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم فروع الاقتصاد الوطني، لما لها من مزايا تجعلها بمثابة الرائدة في حل الكثير من المشاكل، كالبطالة وتحقيق التوازن الإقليمي والاجتماعي، وهذا لما تمتاز به من مرونة في التأسيس وسهولة الإجراءات وكذلك لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا تكنولوجيات عالية وإنما تحتاج إلى أدوات بسيطة نسبيا ورأس مال قليل، ولكن تكون مدفوعة بإدارة أصحاب الشركة والذي يعتبر العنصر البشري أهم عامل فيها كما لا تحتاج إلى تمويل بنكي كبير، وهي تقلل من فاتورة الاستيراد وتقدم الدعم اللازم للمؤسسات الكبيرة في كل ما تحتاجه هذه الأخيرة من دعم وخدمات ومنتجات جانبية أو ثانوية، ومن خلال ما ورد في الفصل الأول نستخلص النتائج التالية:

(1) Idem, P 39.

- عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع إلى تفاوت التطور والنمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول في طريق النمو.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعل رئيسي ومهم في قطاع الأعمال والشركات.
- تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الطاقات الكامنة في المجتمع والغير مستغلة من كفاءات وموارد، لا تجد الاهتمام المناسب من طرف الشركات الكبرى التي تجد نطاق نشاطها يخرج عن دائرة الجزئيات.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة يمكن أن تستغلها الدول النامية لأجل دفع النمو وهذا لما للمؤسسات الصغيرة من خصوصيات تتناسب وقدراتها الاقتصادية والعلمية والتنظيمية والمالية والتكنولوجية.

وبمعرفتنا لمختلف المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الأهمية التي تلعبها في المحيط الذي تنشط فيه ستنتقل من خلال الفصل التالي إلى السيرورة الإستراتجية لبرنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيـد:

لقد دخلت الجزائر في برنامج الإصلاحات الاقتصادية منذ 1988 بغية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، بحيث خضعت من أجل ذلك إلى البرامج المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي من 1991 إلى غاية 1998. وهو ما ساهم في استرجاع التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني. ولكن رغم ذلك بقيت المؤسسات الاقتصادية على المستوى الجزئي تعاني من الإشكالات جراء عمليات تحرير التجارة الخارجية، أسعار الصرف، كضعف القدرات الإنتاجية والتسويقية والتكنولوجية وطبيعة المنافسة الأجنبية.

ولمواجهة التحديات التي يفرضها المحيط الاقتصادي، برزت فكرة إعادة تأهيل المؤسسات من خلال إعادة النظر في جودة منتجاتها، نظم المعلومات، طرق السير، أساليب الإنتاج ومحيط الأعمال. وقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع برنامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية.

وسيتم التعرض لبرنامج التأهيل من خلال العناصر التالية:

- مفهوم برنامج التأهيل وأهدافه
- وسائل تنفيذ برنامج التأهيل والهيئات المكلفة بذلك
- الإجراءات المتبعة للاستفادة من برنامج التأهيل ومراحل تنفيذه
- برامج التأهيل

2-1 الأسس النظرية والتطبيقية لبرنامج إعادة التأهيل

2-1-1 مفهوم التأهيل وأهدافه

2-1-1-1 مفهوم التأهيل

التأهيل مصطلح حديث تم تطويره من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في السنوات الأخيرة، وهو عبارة عن منهج أو طريقة مستمرة تهدف إلى تحسين تنافسية المؤسسة وهو مجموعة من الإجراءات التحضيرية التي تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة من ناحية الجودة أو الكفاءة الداخلية في استخدام مواردها، حتى تضمن البقاء وتحقيق مردودية اقتصادية من خلال تطوير وسائل إنتاجها.[1]

كما ينظر إليه على أنه عملية مستمرة تهدف إلى إحداث تغيرات كبيرة في المؤسسة ومحيطها الكلي بهدف:

- تحضيرها وتكييفها مع متطلبات التبادل التجاري الحر.
- جعلها أكثر تنافسية من حيث السعر، النوعية، التحديد،....
- جعلها قادرة على متابعة التغيرات التقنية والتكنولوجية الحاصلة في الأسواق وأخيرا يمكن القول أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمرد ودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيرتها في العا لم.[2]

2-1-1-2 أهداف التأهيل

يتمثل الهدف الرئيسي المتوخى من عملية التأهيل في استمرارية فترة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحفاظ على حصتها في السوق الداخلية، والدخول إلى الأسواق الخارجية لا سيما الأسواق الأوروبية، وخاصة خلق مناصب شغل جديدة.

ويمكن تقسيم أهداف برنامج التأهيل حسب مستوى تحديدها، والجهات المتدخلة في تنفيذ البرنامج كما يلي:

أ- الأهداف العامة[3] :

من بين الأهداف العامة التي تسعى الحكومة الوصول إليها ما يلي:

* تطوير المحيط الصناعي والتنظيمي للمؤسسة، لتعظيم قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية، لأن تغيرات المحيط قد تؤدي إلى إحداث تغير في أهداف المؤسسة ومواردها. وهذا ما يتطلب منها إصدار ردود فعل سريعة ضد التهديدات التي يحملها المحيط.

---

(1) لطرش ذهبية: اتفاقيات التجارة في السلع وأثارها على المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، 2003-2004، ص 212.

(2) قوريش نصيرة: آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، جامعة شلف، ص 1048.

(3) لطرش ذهبية: مرجع سابق،ص 246 .

* تعزيز وتدعيم قدرات هياكل الدعم، حتى تضمن تقديم خدمات فعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لاحتياجاتها في ظل المحيط التنافسي الجديد.

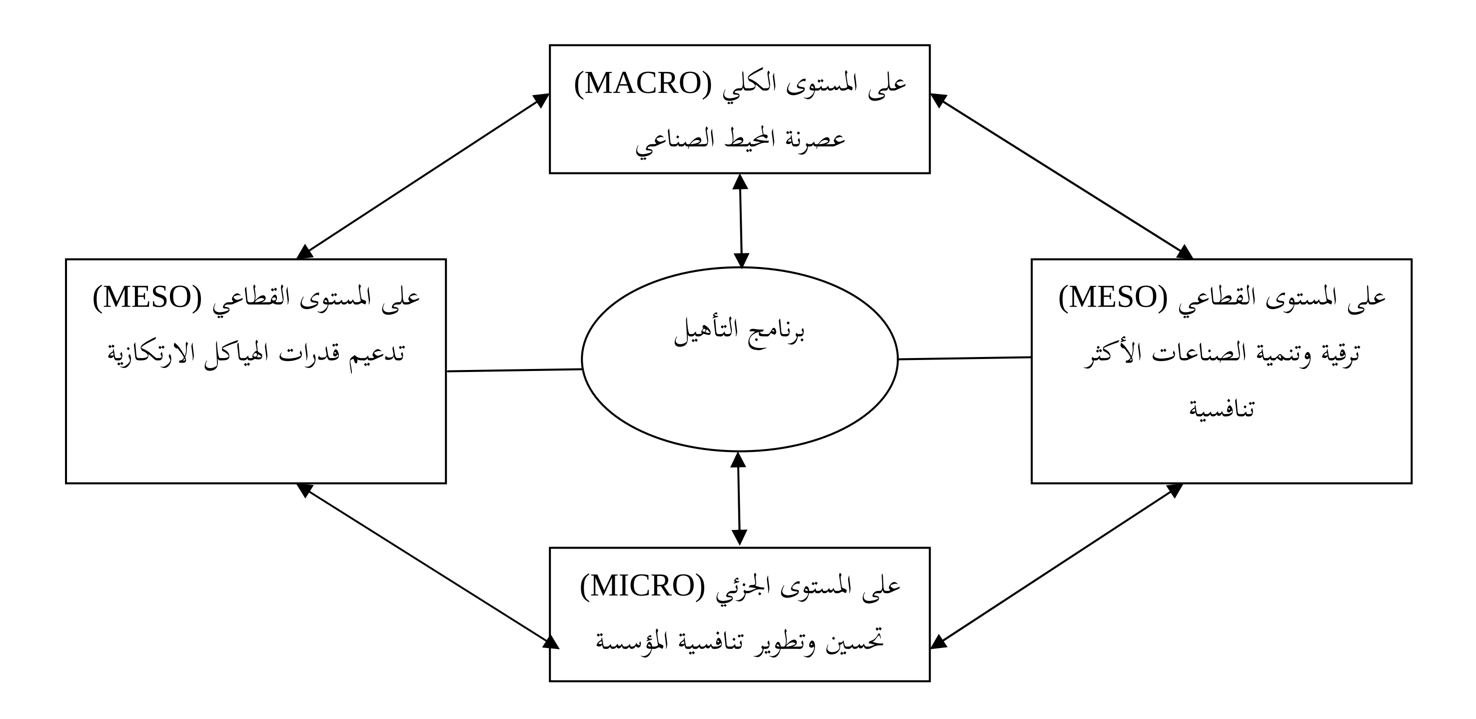
* تشجيع تطوير الصناعات التنافسية وذلك بتحديد الصناعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، والعمل على تشجيعها وتحسين تنافسيتها لتعظم الاستفادة من مزايا التحرير التجاري.

* تحسين تنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية وذلك بتطوير وسائل التأهيل وأنظمة الإنتاج فيها وتعزيز قدراتها التسييرية، وتحسين جودة منتجاتها وجعلها أكثر قدرة على التأقلم مع المعايير الدولية.

ب- الأهداف المحددة على المستوى الهيئات المتدخلة في تنفيذ برنامج التأهيل[1]

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من النقاط وعلى مستويات مختلفة كلية (MACRO)، جزئية (MICRO) وقطاعية (MESO) ونلخص هذه الأهداف كما يوضحها الشكل رقم(01):

الشكل رقم(01): أهداف برنامج التأهيل



المصدر: **(2)**Mouhamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi :Restructuration et mise a niveau d'entreprise :guide methodologique.Ministère de l'industrie et ONUDI, alger, 2003, p74.

---

(1) ابتسام بوشريط: آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، 2009-2010، ص35.

(2) Mouhamed lamine Dhaoui et Boualem :Restructuration et mise a niveau d'entreprise :guide methodoligique.Ministère de l'industrie et ONUDI,alger 2003,p74.

من خلال الشكل رقم (01) تتضح المستويات الثلاثة لهدف برنامج التأهيل(1):

1- الهدف على المستوى الكلي(macro): عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب و المطلوب دوليا

يمكن تلخيص توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعية في إطار برنامج تأهيل المؤسسات والتي تهدف إلى البحث عن مصادر القدرة التنافسية على المستوى الكلي في النقاط الرئيسية التالية:

- إعداد سياسات صناعية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث وهذا طبعا بالتعاون مع الأقسام القطاعية الأخرى مع الأخذ بالحسبان الفرص المتاحة من القدرات الوطنية والدولية.
- وضع قيد التنفيذ آليات وتوجيهات تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية الخوض في العمليات الاقتصادية على المستوى القطاعي والجزئي.
- وضع قيد التنفيذ برنامجا لتأهيل المؤسسات ومحيطها.
- وضع قيد التنفيذ برنامجا تحسيسيا واتصاليا من أجل تسهيل عملية تأهيل المؤسسات الصناعية وجعلها مفهومة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين مع الإشارة بوضوح إلى الممثلين والوسائل المتوفرة للمؤسسات.

بصفة عامة بتوجب على الدولة الجزائرية المبادرة بمجموعة من التعديلات والتغييرات على المحيط الذي تنشط فيها المؤسسات حتى تتمكن من مسايرة الظروف الجديدة والمنافسة العالمية التي تساهم في تأهيل المؤسسات ورفع قدرتها التنافسية.

2 – الهدف على المستوى القطاعي (méso-économie)وتدعيم وتقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المتنافسة:

إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات مرهونا بمدى قوة وقدرة هياكل الأطراف المساهمة في تقديم الدعم عند التنفيذ من أجل ضمان وترقية وتطوير صناعة تنافسية قوية، من هذا المنطلق نجد بأن هدف برنامج تأهيل المؤسسات على المستوى القطاعي يكمن في تدعيم إمكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات ويتعلق الأمر أساسا بـ:

- جمعيات أرباب العمل والجمعيات المهنية في القطاع الصناعي.
- هيئات شبه عمومية (تقنيين، مكاتب استشارية والدراسات في الجودة، مدارس ومعاهد التكوين في الإدارة..)
- البنوك والمؤسسات المالية، تعتبر المرافق المالي للمؤسسات، حيث يجب أن تكون مسخرة لمساعدة ومرافقة المؤسسات المعنية بالتأهيل.
- معاهد ومراكز المصادر التكنولوجية والتجارية.
- منظمات ومراكز التكوين المتخصصة، وهي مكلفة بإعداد إطارات وتكوينهم في الميدان الصناعي وذلك لجعلهم مكونين وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق.

(1) ابتسام بوشريط: مرجع سبق ذكره، ص36.

3- الهدف على المستوى الجزئي (Micro): تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات

يعبر برنامج التأهيل عن مجموعة الإجراءات التي تخص تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية لهذا فإن أهداف برنامج التأهيل على هذا المستوى تتجسد في[1]

- رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتهدف إلى:

* تكييف المؤسسات مع الطرق الحديثة للتسيير والتنظيم، خاصة التحكم في نوعية المنتجات والخدمات.

* تدعيم القدرة التسييرية لدى مسيري المؤسسات، ودعم مؤهلات العمال في الوظائف الإنتاجية والتسيرية.

- ضمان استمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحافظة على حصتها في السوق الداخلية كمرحلة أولى واقتحام الأسواق الخارجية في المرحلة الثانية.

- العمل على تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل:

* التحكم في التكاليف.

* تشخيص المجالات ذات القدرات العالية.

* تحديد الاحتياجات الحقيقية للمستهلك والمنتج المحلي والأجنبي (دراسة السوق).

- يهدف هذا البرنامج إلى الحفاظ على مناصب الشغل الحالية من جهة، وزيادة فرص العمل فيها لتخفيض نسبة البطالة من جهة أخرى.

2-1-2 وسائل تنفيذ برنامج التأهيل

يعتمد في تنفيذ برنامج التأهيل على نوعين من الوسائل:

2-1-2-1 الوسائل المادية والمالية: وتشمل بدورها:[2]

أ- الوسائل المالية:

يستمد برنامج التأهيل تمويله أساسا من المساعدة المالية الممنوحة من طرف دول الإتحاد الأوروبي، وفقا لاتفاقية الشراكة (برنامج ميدا الذي سيتم التطرق إليه) والتي توجه لتمويل المحاور الكبرى التي سترافق سياسة التأهيل في مجالات تطوير المعلومات، التكوين وإعادة تكييف المحيط المباشر للمؤسسات، هذا إلى جانب المساعدات المالية الممنوحة من طرف البنوك الوطنية.

ب – الوسائل المادية:

يتمحور هذا الجانب حول المساعدة الضرورية التي يجب تقديمها للمؤسسات من أجل تحديث تجهيزاتها القديمة,أو اقتناء وسائل جديدة من أجل تنمية قدرتها التنافسية.

(1) لطرش ذهبية: مرجع سابق، ص 248.

(2) برنامج تأهيل المؤسسات، وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، جانفي 2002، ص250.

2-2-1-2 الوسائل المساعدة غير المادية

تقدم على شكل مساعدة تقنية تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة في جميع وظائفها التقنية (تسييرية، تجارية، تنظيمية، نوعية، معلوماتية) وتتمثل في:

- إجراءات الدراسات المتعلقة بالبحث والتطوير، المعونة الفنية (البرمجيات)، التكوين المعلوماتي حول نظم النوعية.
- وضع برنامج لنظم الإعلام والتسيير لمساعدة المؤسسة على تحسين النظم الداخلية للإعلام حتى يكون المسيرون أكثر سرعة في الاستجابة لمتغيرات المحيط الخارجي.
- تسهيل وصول ودخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البورصة والسوق المالية.
- توفير الإعلام الاقتصادي الصناعي والتجاري.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية تأهيل المؤسسة الواحدة تكلف خزينة الدولة حوالي 60 ألف دولار، وقد قررت تكلفة البرنامج الكلية ما بين 30 و 45 مليار دج، وتمتد هذه العملية لمدة 12 سنة تتجسد في مرحلتين:
مرحلة التكييف 5 سنوات، مرحلة الضبط 7 سنوات.

3-1-2 شروط انجاز برنامج إعادة التأهيل

1-3-1-2 تأهيل الموارد البشرية:[1]

يعتبر العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية، وبالتالي فهو يحتاج إلى دورات تكوينية وتدريبية لتطوير إمكانياته الفنية والمهارية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمتعاملين معها. وباعتبار أن مخرجات النظام التعليمي والتكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي وجب التركيز على نوعية التعليم والتكوين (إصلاح البرامج) وربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الاستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا المجال، والقضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات كالإقصاء والتهميش، اللامساواة....

2-3-1-2 تأهيل المحيط الإداري

إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط وحل المشاكل التي تواجهها بالسرعة والكفاءة المطلوبتين. ولن يتأتى هذا إلا بإرفاق كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها وتقديم المساعدات اللازمة لها.

3-3-1-2 التخطيط الاستراتيجي[1]

(1) جمال بلخباط وجميلة: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، ملتقى دولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، يومي 17 و 18 أفريل 2006، جامعة-الحاج لخضر – باتنة، ص 637.

تتعلق العملية بتحضير الإستراتجية التي تسمح للمؤسسة بتحسين مردوديتها. إذ يعتبر التخطيط الاستراتيجي عملية تجديد نظامي، فهو يقدم إلى المؤسسة وسيلة التحليل بنظام التوقعات الاقتصادية والتنافسية التي تسمح لها بعرض خطة عمل على المدى الطويل. يهدف هذا الأخير إلى أخذ القرارات من طرف الإدارة بحيث يسمح لها بتحديد ودراسة العوامل الرئيسية الداخلية والخارجية المؤثرة على المؤسسة كما يهدف إلى تحسين المردودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها.

2-1-3-4 العمل بمعايير و قياسات النوعية

حتى يتسنى لمؤسساتنا الاقتصادية تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مطاف المؤسسات الناجحة يتوجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة تخص مواصفات السلع والخدمات، حيث لا يمكن اليوم لأي مؤسسة أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات الجودة، ومواصفات المواد الأولية، المواد المصنعة، ومواد التعبئة والتغليف.

2-1-3-5 زيادة الإنفاق على البحث والتطوير

تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة اقتصادية باعتبارها الضامن لإستمراريتها وقدرتها على المنافسة في السوق، فالاختراع والابتكار والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها والاستجابة لأذواقهم لأن أي منتوج ومهما كانت تقنية إنتاجه فإنه بعد فترة قصيرة سيصبح قديما.

إن تعطل ملكة البحث والتطوير والمبادرة في أغلب المؤسسات الجزائرية وضعف (وإن لم نقل انعدام) الإنفاق على البحث والتطوير، يجعل هذه المؤسسات تلجأ دائما إلى الأجانب للحصول على التقنيات الحديثة وبتكاليف باهضة،كان بإمكانها الحصول عليها محليا لو عرفت كيف تستغل الطاقات التكنولوجية المحلية "فعدد طلب البراءة المودعة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية قد بلغ 12 ألف طلب دون أن تتاح الفرصة لأصحابها بتجسيدها ميدانيا".[(2)]

2-2 البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-2-1 برنامج التأهيل الصناعي

يسعى برنامج التأهيل الصناعي إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية، العمومية والخاصة، لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته (من أنشطة مالية، ومصرفية، إدارية، جبائية، اجتماعية) تم تطبيق البرنامج من خلال 3 عمليات للدعم التقني إلى 50 مؤسسة عمومية وخاصة وقد انطلق البرنامج سنة 2000 من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة .ولتطبيق ومتابعة البرنامج تم تأسيس لجنة وطنية للتنافسية[(3)]. التي يرأسها الوزير المكلف بالقطاع الصناعي وتتكون من الأعضاء الممثلين لمختلف القطاعات الأخرى.

---

(1) قوريش نصيرة: آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص1050.

(2) جمال بلخباط وجميلة: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص638.

(3) قوريش نصيرة: مرجع سبق ذكره، ص1053 .

أما فيما يتعلق بالجانب المالي، فلقد تم إنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية[1] لتمويل مخططات تأهيل وفق الصيغ المنصوص عليها، ويضع البرنامج الشروط التالية للإستفادة من التأهيل:

- أن تكون المؤسسة جزائرية.
- أن تنتمي إلى قطاع الإنتاج الصناعي أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة.
- أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري.
- أن تشغل على الأقل 20 عاملا بصفة عامة.
- تحقق نتيجة استغلال موجبة.
- أنها تمارس نشاطها منذ ثلاث سنوات على الأقل.

إن إجراءات تنفيذ برنامج التأهيل الصناعي تتمثل في القيام بمجوعة من الأعمال على مستوى المؤسسة وعلى مستوى المحيط المباشر لها. على المؤسسات التي ترغب في الاستفادة من المساعدات والإعانات المالية للقيام بعملية التأهيل أن تقوم بإجراء تشخيص استراتيجي وإعداد مخطط تأهيل لها وذلك بالاستعانة بمكاتب الدراسات والمستشارين لإرفاقه بطلب الإعانة لصندوق ترقية التنافسية الصناعية ويتطلب أن يتضمن التشخيص كل المعطيات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة كتلك الخاصة بالجانب المالي، التقني[2].....

2-2-2 برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي (MEDA)

تبنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية مشروع خاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، حيث قدم هذا الأخير نحو 57 مليون يورو لإعادة تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين تنافسية هذا القطاع حيث يعتمد هذا البرنامج في عملية التأهيل على عدة إجراءات تتعلق بالتسيير، وتهيئة المحيط منها:

- تشخيص استراتيجي للمؤسسة الخاص بتسيير جميع وظائفها (الإنتاج، التمويل، التسويق، قوة البيع، الموارد البشرية، التكوين....) وهذا بهدف معرفة موضع المؤسسة والوصول إلى نقاط القوة والضعف وبالتالي وضع مخطط تأهيل يسمح برفع مستواها التنافسي.
- تأهيل العنصر البشري من خلال القيام بدورات تكوينية وتقديم الدعم من أجل تحسين مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- تأهيل المحيط لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية وكذا تحسين الجودة بتوفير محيط ملائم لتحقيق الأهداف المسطرة.

3-2-2 التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية

[1] http://www.mir-algerie.org/mise à niveau

[2] قوريش نصيرة: مرجع سبق ذكره، ص1055.

تأسس هذا البنك في 16 ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي، هدفه دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء، و بدأ العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975. وفي إطار التعاون مع هذا البنك تم منح المساعدة المالية في إطار ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. ويهدف مشروع التعاون إلى:

- المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2-4 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI)

تأسست ONUDI في 1967 في فيينا، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة، هدفها الأساسي هو تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة، والتنافسية، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير والانفتاح الاقتصادي. بدأت ONUDI العمل في الجزائر في 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 8 مؤسسات عمومية و 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (PME - PMI). كما تعمل ONUDI على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع.

2-2-5 البنك العالمي (la banque mondiale)

تم التعاون مع فرع البنك العالمي المتمثل في الشركة المالية الدولية(société financière internationale) التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج " شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات" NAED عن طريق برنامج واحد يعمل على وضع حيز التنفيذ "بارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها. وسيدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط. وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل عقد تحويل الفاتورة factoring والاعتماد الإيجاري leasing، مع التكوين في الميدان، كما سيتم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة Micro-finance مع متعاملين أوروبيين ..

2-2-6 التعاون الثنائي

في مقدمة برامج التعاون الثنائي، نجد التعاون مع ألمانيا مجلس تكوين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (PME/CONFORM) الذي في مرحلته الثالثة (2003-2006)تخصص في مجال التكوين والاستشارة في التسيير بإنهاء تكوين مجموعة من الخبراء في الميدان، كما قام بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلق جهات الوطن.كما انطلق برنامج آخر بالتعاون مع ألمانيا بعنوان: "الدعم لتحديث المؤسسات الصغيرة" لفترة (2005 –2007) في مرحلته الأولى بهدف تطوير التنافسية لهذا النوع من المؤسسات، عن طريق تأهيل هياكلها وتقوية الكفاءة الداخلية.

2-3 استراتيجيات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2-3-1 تشكيل إستراتجية التأهيل

تعتبر عملية تصميم واختيار وتنفيذ الاستراتيجيات من أهم مقومات نجاح عملية تأهيل وعصرنة المؤسسات، وهو ما يجب أن تدركه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تنشط في محيط متغير ومنافسة شديدة، مما يفرض عليها اليقظة الدائمة والانتباه الجيد لكل صغيرة وكبيرة حتى تتمكن من تصميم الإستراتيجية المناسبة التي تسمح لها باستغلال الفرص التي يتيحها المحيط مع تجنب التهديدات التي قد تقلل من تنافسيتها المحلية والدولية.

*** التفكير الاستراتيجي للمؤسسة:**

بعد القيام بعملية التشخيص الاستراتيجي العام وتحصيل المعطيات اللازمة للخروج بالتوصيات المقترحة كمرحلة أولى، يمكن للمستشارين أو المحللين أخذ صورة جيدة عن العمليات التي يجب أن تعمل وفقها المؤسسة من أجل تقوية قدرتها التنافسية، الأمر الذي يقود المؤسسة إلى التفكير الاستراتيجي عن مستقبلها في سوق تميزه المنافسة الشرسة التي لا تعترف بالحدود، هذا ما يحتم على المسؤولين والمحللين والمستشارين أن يكون لديهم بعد نظري ورؤية شاملة وثاقبة ومستقبلية لمختلف العناصر التي من شأنها أن تؤثر على نشاط المؤسسة وعلى نجاح عملية تأهيلها، وخاصة في ظل تعقد الأوضاع الاقتصادية في الوقت الراهن وظروف عدم التأكد التي تعمل فيها المؤسسات وكثرة العناصر التي تؤثر على تنافسية المؤسسات، كل هذه المتغيرات تجعل من المؤسسة تعدد من البدائل (الاختيارات) وعدم الاعتماد على بديل واحد، فضلا عن المحيط المتغير باستمرار وضرورة أخذه بعين الاعتبار في التفكير الاستراتيجي للمؤسسة وعملية التأهيل وتشكيل الإستراتيجية المناسبة[1].

و من هنا يفترض على المؤسسات فهم بأن التنظيم الداخلي والقواعد والأسس التي تتبناها، لابد أن توضع من أجل رضى الزبون فالمؤسسة مجبرة على التفكير فيما تشبع احتياجاته ورغباته، ومنه فإن كل عمليات التصميم والتنفيذ والتقييم ينبغي أن تتم من وجهة نظر الزبون باعتباره محور اهتمام الإدارة الإستراتيجية ومنه تحول الاهتمام من المنتوج إلى الزبون ورغباته واحتياجاته، فضلا عن ذلك فإن المؤسسات الاقتصادية ذات الفكر الاستراتيجي الحديث أدركت بأن نقاط قوتها وضعفها والفرص والتهديدات، ما هي إلا أمور نسبية لأن فرصة اليوم لا تعوض غدا، وأن التهديد الحالي قد يتحول إلى فرصة في المستقبل، ونفس الشيء بالنسبة لنقاط القوة ونقاط الضعف، فقد تتحول نقطة قوة إلى نقطة ضعف والعكس.

ولهذا لابد من الاعتماد على الابتكار والإبداع وتقديم أفكار جديدة يصعب على المنافسين تقليدها إلا بتكلفة عالية أو بعد وقت طويل، وهو ما يتم من خلال العمل في مناخ التشاور داخل المؤسسة بإعطاء العمال أكثر حرية في التعبير عن مشاكلهم والسماع لأفكارهم، بالإضافة إلى ضرورة مقارنة نقاط القوة والضعف بالمنافسين المتواجدين في نفس القطاع.

---

(1) ابتسام بوشريط: مرجع سبق ذكره، ص 79.

2-3-2 استراتجيات التأهيل

2-3-2-1 استراتجيات التأهيل على المستوى الكلي[1]:

أ – تأهيل النظام القانوني والتشريعي

بدأ الاهتمام بتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح بصدور القوانين التالية:

* القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتضمن تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وطرق إنشائها وسبل دعمها وتأهيلها. وعرفت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب هذا القانون بأنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات وتستوفي معايير الاستقلالية وتشغل من 1 إلى 250 عامل. ولتذليل الصعوبات والعراقيل التي كانت تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. عملت الجزائر على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]. والتي أسندت لها المهام التالية:

- تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ومتابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .
- التنسيق بين الهيئات المعنية بتنفيذ برامج التأهيل ومختلف برامج التأهيل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- انجاز دراسات حول الفروع وتوفير معلومات دورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- وضع إستراتجية قطاعية لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الخبرة والمشاورة والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مرافقة المؤسسات في مسار تنافسيتها وتحديثها لطرق الإنتاج.
- البحث عن المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة.

* قانون الاستثمار لسنة 2001 المؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق هذا القانون بتطوير الاستثمار من خلال تحديد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة، كما أعطى هذا المرسوم حرية أكبر للمستثمرين من أجل تحقيق استثماراتهم ويشترط في ذلك تقديم تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ب – تأهيل النظام الجبائي

---

(1) قوريش نصيرة: آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 1052.

(2) Abdelkader lamiri la mise à niveau, revue des sciences commerciales et de gestion, Ecole de commune, Alger, N°02, P 52.

زيادة على الجوائز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام للاستثمار لسنة 2001 يمكن أن يستفيد المستثمرين من:

– تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

– تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية وذلك بعد تقييمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

– تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

ج– تأهيل الجهاز المصرفي

لتأهيل الجهاز المصرفي عملت الجزائر على استحداث وإقامة الهياكل المالية التالية:

* صندوق ضمان القروض (fonds de Garantie des crédit) أنشئ بموجب المرسوم رقم 273-02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002.

* صندوق رأسمال المخاطرة (fond de capital risque) الذي تأسس سنة 2004 برأس مال يقدر 3.5 مليار دج.

* التمويل بالقرض الإيجاري (LEASING) تم إقامة شركة للقرض الإيجاري وهي مؤسسة برأس مال مشترك تونسي – أوروبي اعتمدها مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2005 على أن تبدأ نشاطها في نهاية السداسي الأول من سنة 2006.

د – العقار الصناعي

في إطار تأهيل المحيط الاقتصادي للمؤسسات ولحل الصعوبات التي تواجهها في مجال الحصول على الأراضي لتجسيد مشاريعها، قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بإعداد برنامج خاص لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط. وقد بدأ الشروع في تنفيذه شهر أوت 2005، وقد خصص لهذه العملية غلاف مالي بحجم 27 مليار دج.

ه– تأهيل نظام المعلومات

يلعب نظام المعلومات دورا بالغ الأهمية في إنجاح مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتم ذلك بواسطة إيجاد شبكة إعلام اقتصادي متين، إذا يعتبر إنشاء نظام فعال لجمع المعلومات الاقتصادية الدائمة وتحليلها وبعثها، عامل مهم سواء لانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو لتطويرها لأن وفرة الإعلام الاقتصادي واستفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منه ينبغي أن يدعم بقوة من طرف السلطات العمومية. وفي هذا المجال لابد للإدارة بالتعاون بين الهيئات

المختصة (الغرف الجزائرية للتجارة و الصناعة و الديوان الوطني للإحصائيات) أن تتوفر على الإحصائيات الدقيقة المتعلقة بالقطاع، كما ينبغي أن تعد دراسات عامة ، وقطاعية جهوية أو محلية حول المجالات الواجب ترقيتها وتنميتها قصد توجيه الاستثمارات المباشرة، وإيصال المعلومات إلى جمعيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشتركة في نشاطات المساعدة.

2-3-2-2 استراتيجيات التأهيل على المستوى الجزئي

أ – تأهيل العنصر البشري

تعتبر القوى البشرية محور أساسي في عملية التغيير من خلال إعادة التنظيم والتكوين، حيث تم رصد عشر ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيري في قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاستفادة من التجربة الكندية حيث تم إنجاز 72 عملية منها 60 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي.[1]

إن التكوين الجيد يضمن تنمية قدرة ومهارات العمال، ورفع كفاءتهم وفعالية أدائهم للمهام التي توكل إليهم شريطة توفر عدة متطلبات:

- تبنى دورات تدريبية مستمرة تشمل كل العمال والطاقم الإداري للمؤسسة.
- وضع مخصصات لعمل التكوين.
- الاقتراب من مراكز التدريب والتكوين التابعة للدولة.
- تبنى نظام العمل الجماعي وتقوية الاتصالات داخل المؤسسة بين المسيرين والعمال.
- توضيح الأهداف والسياسات والقوانين الداخلية للمؤسسة بهدف إعلام العمال بها بحيث تنمي الشعور لديهم بالانتماء إلى المؤسسة وتوسع دائرة المشاركة في اتخاذ القرارات.

ب – الاهتمام بوظيفة البحث والتطوير

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بتبني إستراتجية التجديد التكنولوجي في ظل التغيرات التي يشهدها المحيط الاقتصادي، التكنولوجي،.....للتخفيف من تكاليف إنتاجها، تحسين جودة منتوجاتها أو طرح منتجات جديدة، وبالتالي تدعيم قدراتها التنافسية و المحافظة على حصتها في السوق.

---

[1]Liberte Economie, quotidien national, N° 161 du 13 au 19 fevrier 2002, p 53.

كما أن وظيفة البحث والتطوير تتطلب مبالغ مالية ضخمة لا تقوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفيرها نظرا لضعف قدراتها المالية وارتفاع حجم المخاطر المتعلقة بها، هنا يبرز دور الدولة كمدعم خارجي لهذه الوظيفة بتوفيرها كل البنى التحتية ومراكز البحث والتطوير.

ج – التجديد على مستوى وظيفة التسويق

على المؤسسات أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع الظروف المستهلك وذلك عن طريق:

– تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس عملية مما يتلاءم ورغبات المستهلكين.

– الاهتمام بالدعاية والإعلان لمنتجات المؤسسة.

– العمل على تنشيط مبيعات منتجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والخارجية.

2-3-3 الاستراتجيات الممكنة

2-3-3-1 إستراتجية التنافس

على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتهاج إستراتجية التنافس من أجل تحقيق ميزة تنافسية متواصلة ومستمرة عن المنافسين، وتتحدد هذه الإستراتجية من خلال ثلاث مكونات أساسية:

1- طريقة التنافس: وتشمل إستراتجية المنتج، إستراتجية الموقع، إستراتجية التسعير، إستراتجية التوزيع، إستراتجية التصنيع

2 – حلبة التنافس: وتتضمن اختيار ميدان التنافس، الأسواق والمنافسين.

3 – أساس التنافس: ويشمل الأصول والمهارات المتوفرة لدى المؤسسة والتي تعتبر أساس الميزة التنافسية المتواصلة.

2-3-3-2 إستراتجية المناولة أو المشاركة (stratégie de partenariat)

إن المتعاملين الاقتصاديين (مؤسسات كبرى) محكوم عليهم بتطوير طرق العمل والتسيير من أجل تثمين قدراتهم ومهاراتهم وكذا نوعية المنتوج المقترح ويجب أن يرتكز ذلك على إستراتجية تطوير المؤسسة على المدى الطويل عوض البحث عن الحلول على المدى القصير وكذلك تشجيع الشراكة بين المؤسسات عوض اللجوء إلى استيراد المواد الأولية. لهذا فإن المناولة في وقتنا الحالي أصبحت النموذج الاستراتيجي الذي يمكن المؤسسات الكبرى من الإسراع في وتيرة نموها وتحسين المردودية والإنتاجية وبالتالي إنشاء متزايد للثروة (القيمة المضافة) ومناصب الشغل وكل ذلك مع التخصص في نشاطها. في هذا الإطار تعتبر بورصات المناولة والشراكة والتي هي عبارة عن جمعيات ذات منفعة عامة وذات هدف غير مربح وتخضع للقانون رقم 90 – 31 المؤرخ 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، أداة ربط بين المؤسسات الآمرة (donneurs d'ordre) والمؤسسات المناولة والمتشكلة أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا أساسيا في مجال تنشيط وترقية وتطوير المناولة والشراكة وأيضا المرافقة في ربط علاقات الأعمال في ظل هذه الآفاق فإن بورصات المناولة والشراكة تعد من الأدوات الضرورية التي توجب ترقيتها نظرا للخدمات المنتظرة منها

وبالخصوص في مجالات الإعلام والتنشيط والتشاور لهذا فإن دعم السلطات العمومية لبورصات المناولة والشراكة يبقى ضروريا وحيويا من أجل تعزيز هذا النوع من التنظيم الذي يعتبر:

– نقطة التقاء وأداة ضبط بين العرض والطلب على النشاطات المناولة الصناعية وأداة لمساعدة الشركاء.

– هدفه الأساسي هو ضمان توافق الطلب والعرض وضبط التدفقات في المعلومات بين أصحاب الأوامر الذين يبحثون عن فائض في الطاقة الإنتاجية المتخصصة والمناولين الذين لديهم طاقة إنتاجية غير موظفة في جزء منها.

– بورصات المناولة بإمكانها عرض خدمات وذلك بواسطة الوثائق التي تتمركز لديها بخصوص الإمكانيات التقنية للإنتاج والشروط المحلية لممارسة النشاطات الصناعية.

– تقديم معلومات ضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشأ حديثا في إقليم البورصة كما تتوفر بورصات المناولة على إمكانية تقديم مساعدة تقنية واستشارات في التسيير للمؤسسات الصغيرة التي لا تكتسب هذه الوسائل والمعارف.[1]

إن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية قد وضعت إطارا قانونيا يسعى إلى ترقية نشاطات المناولة متمثل في القانون رقم 01–18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2003 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كرس من جهة المناولة كأداة مفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدخل في تثمين سياسة الترقية والتطوير هادفة من وراء ذلك تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وأنشأ من جهة أخرى المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة والذي من بين مهامه الأساسية تنسيق البورصات الجزائرية للمناولة والشراكة.

2–3–3–3 إستراتجية التركيز[2]

ونعني بها تقديم المؤسسة لمنتجات تشجع حاجات قطاع معين من المستهلكين أو تخدم فجوة سوقية محددة، فقد ترى المؤسسة أن هناك قطاعات من السوق لم تتم خدمته بطريقة كافية وأن لديها الإمكانيات لخدمة هذا القطاع بطريقة أفضل من المؤسسات المنافسة، هذه الإستراتجية تناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع منافسة المؤسسات الكبيرة، حيث تختار قطاع معين لا تخدمه المؤسسات الكبيرة لتحقيق أرباح عالية، ووفقا لهذه الإستراتجية فإن المؤسسة تستهدف فجوة سوقية محددة (niche) وذلك باختيار التركيز عن طريق السيطرة بالتكاليف أو عن طريق التمييز.

2–3–3–4 إستراتيجية المرونة أو الليونة[3]

إن لإستراتيجية المرونة أو الليونة التنظيمية دور مهم في التسيير الإستراتيجي ووفقا لاضطرابات المحيط فإن المؤسسة عليها أن توجه مواردها من أجل التكيف معه، وأن تقوم بالتوقعات المستقبلية طويلة المدى لمهاجمة الأسواق

---

[1] http://www-kantakji.com/fiqh/files/Economies 88026. visité le: 01/05/2011, à 11:30 h.

[2] سلطاني محمد رشدي: التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، واقعه أهميته وشروط تطبيقه، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2005– 2006، ص 35.

[3] سلطاني محمد رشدي ، مرجع سبق ذكره ، ص – ص : 62–63.

بالتركيز على التكنولوجيا، وتعمل هذه الفكرة على تنمية الميزة التنافسية الدائمة للمؤسسة، وتسمح لها بالتخلص من ضغط المحيط.

لقد اقترح كل من Mintzberg و Durns و Stalker متغيرات تنظيمية تأخذ أشكال عضوية وأكثر آلية من أجل امتصاص التغيرات المفاجئة للمحيط، والسيطرة المنتظمة لهذه المتغيرات من طرف المؤسسة، فالليونة أو المرونة واللامركزية والمشاركة، كلها عوامل تسمح للمؤسسة بالتعلم الأساسي لمواجهة المحيط، ذلك أن الليونة أو المرونة التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط بتأدية الفعالية تجاه المحيط، حيث تعرف المرونة (fléscibilité) بأنها تلك القدرات الذاتية للمؤسسة التي تساعدها على مقاومة المحيط والتكيف معه وهناك اختلاف بين المرونة الإستراتجية والمرونة التنظيمية حيث أن الأولى تعني تكييف العلاقة التي تربط المؤسسة بمحيطها. أما الثانية فهي تقابل المرونة الكمية على المدى القصير المكونة من التطابقات المتعددة.

ويعتبر A1 و Deam بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفضل تبني الإستراتيجيات التي تركز على القوى (السرعة، الليونة، احتلال الفجوات السوقية)، وباختصار يمكن القول بأن المرونة التنظيمية تقود المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى متابعة ضبط علاقتها مع المحيط وذلك باستعمال قدرات المرونة أو الليونة المتواجدة بها.

خلاصة الفصل الثاني:

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكتسي أهمية خاصة، نظر للمزايا التي ينفرد بها ومساهمته في إنعاش الاقتصاد الوطني وتنميته، لذلك كرست الدولة الجزائرية جهودا هائلة لترقية وتطوير هذا القطاع من خلال الهيئات الحكومية وهياكل الدعم التي اعتمدتها.

كما اتخذت مجموعة من التدابير والإستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى تنمية القطاع من حيث التسيير والتنظيم، رفع كفاءة المستخدمين، تحسين الوظيفة الإنتاجية، تسهيل عملية التمويل، ووضع قوانين وتشريعات ملائمة.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو هل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ستستفيد من خدمات هذه البرامج وهل أن هذه الإصلاحات وإعادة الهيكلة سيكون لها أثر إيجابي أي تكون للمؤسسات النجاعة والفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي. وهذا ما سنطرق إليه في الفصل الموالي من خلال آثار البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على النمو الاقتصادي.

3-1 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"شرعت الجزائر في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق برنامج أعد خصيصا من طرف الوزارة المكلفة بالقطاع، حيث يندرج هذا البرنامج ضمن الأحكام الواردة في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المادة 18 منه، التي تنص علي ما يلي: تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وذلك بفرض ترقية المنتوج الوطني، ليستجيب للمقاييس العالمية."[1]

يتمثل البرنامج في مجموعة من إجراءات الدعم المباشر إلي المؤسسات وإجراءات دعم المحيط المباشر لها لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها سواءا تلك النابعة من داخلها نتيجة لضعف تسيير وظائف المؤسسة لقلة الكفاءات أو تلك الناتجة عن المحيط والتي تتمثل في العراقيل الإدارية، المالية، الجبائية، الخدماتية...الخ.

يمتد البرنامج لفترة 12 سنة أي لغاية 2013 ويشتمل علي مرحلتين:

مرحلة التكييف وتمتد علي مدى 5 سنوات.

مرحلة الضبط وتمتد علي مدى 7 سنوات.

وتجدر الإشارة إلي أن عملية التأهيل التي جاء بها البرنامج تخص المؤسسات التي تمتلك إمكانيات معتبرة تساعد علي النمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية. أي أن عملية التأهيل لا يتعين أن تمنح لكل أنواع المؤسسات الناشئة وإنما فقط للمؤسسات التي تتوافر لها مقومات النجاح في المستقبل إذا تم مساعدتها وتأهيلها بالإضافة إلي استوفاء الشروط التالية:[2]

- أن تكون مؤسسة جزائرية وتنشط منذ سنتين.
- أن تنتهي إلي قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- المؤسسات التي لها قدرة علي تصدير منتجاتها وخدماتها .
- المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.

3-1-1 أسباب وضع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأهداف التي يرمي إليها

3-1-1-1 أسباب وضع البرنامج

تعود الأسباب الرئيسية لوضع هذا البرنامج إلي مايلي:

- قصد التكفل بالمؤسسات التي تستخدم أقل من 20 عاملا، والتي تمثل 97 % من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث لم تحظى بالتكفل من خلال برامج التأهيل السابقة، بادرت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد "برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". وتم الانطلاق الرسمي لهذا البرنامج في 25 فيفري 2007 من خلال تنفيذ البرامج الإعلامية والتحسيسية.

(1) ابتسام بوشريط، مرجع سبق ذكره، ص 51.
(2) قوريش نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 1055.

– إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح علي الأسواق الخارجية وتفكيك الحواجز الجمركية يحتم علي المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إلي جميع القطاعات الارتقاء بمستواها التكنولوجي والتسييري والتنظيمي وهذا ما يتطلب تصميم برامج لدعمها ومساندتها.

– يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني كما يعرف هذا القطاع تطورا سريعا في الآونة الأخيرة لذا يجب الاهتمام بهذه المؤسسات وترقيتها وتأهيلها.

ومنه يسعي البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلي مرافقة مجموعة معتبرة من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد السماح لهما بتحسين ملموس لقدرتها التنافسية من خلال رفع مستواها إلي مستوي المعايير الدولية للتنظيم والتسيير وكذا العمل علي تنميتها المستقبلية ضمن محيط مشجع.

3-1-1-2 أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسط

لهذا البرنامج أهداف عامة وأخري خاصة نوضحها فيما يلي:

أ– الأهداف العامة:

تتمثل الأهداف العامة لهذا البرنامج في السعي إلي ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحافظتها علي مكانتها في السوق الوطنية وضمان حصة في السوق الدولية في ظل مناخ تنافسي، وذلك عن طريق:[(1)]

– إزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر.

– تحسين التمويل (من حيث التنظيم وحجم القروض).

– إزالة الحواجز أمام التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث والتطوير والجامعات.

كما يسمح أيضا للوصول إلي مؤسسة صغيرة ومتوسطة تكون:

– قادرة علي اكتساب تقنيات التكنولوجيا الحديثة ومواكبة التطور في الأسواق العالمية.

– تحسين قدرتها التنافسية علي مستوي السعر، النوعية، الإبداع من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير والإدارة، والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية.

ب– الأهداف الخاصة:

تتمثل الأهداف الخاصة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التالي:[(2)]

– تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب علي خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع.

---

(1) مداخلة السيد مصطفي بن بادة حول انطلاق تنفيذ البرنامج الإعلامي والتحسيسي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصر الثقافة،عنابة، يوم 29 أفريل 2007 علي الموقع الالكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية :
http:www. Pmeart – dz . org / ar / discours. Ph p * discours2 ، تاريخ الاطلاع 2011/03/14.

(2) كلمة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في حصة منتدي التلفزة، نجدها علي الموقع الالكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،
www. Pmeart – dz . org / ar / discours. Ph p * discours5 تاريخ الاطلاع 2011/03/14.

- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق انجاز عمليات ترمي إلي إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة ومحيطها.
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها.
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية والمخططات التسويق.
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.
- تحقيق تنمية سوسيو- اقتصادية مستدامة علي المستوي المحلي والجهوي.
- إنشاء قيم مضافة جديدة وتوفير مناصب شغل دائمة، وتطوير الصادرات خارج المحروقات.
- التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي ووضع وسائل تسيير جوارية تكون في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى يعود ذلك بالنفع علي الاقتصاد الوطني.

3-1-2 هيكلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تطبيق برنامج التأهيل الوطني بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها:

1- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها " مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

وتتولى هذه الوكالة المهام التالية:[2]

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.
- ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها واقتراح التصحيحات الضرورية.
- متابعة ديموغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره.
- إنجاز الدراسات حول الفروع وكذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجهات العامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة وذلك بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية.
- جمع المعلومات حول مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها.
- التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

(1) المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق لـ 3 ماي 2005 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32 الصادرة في 4 ماي 2005، ص 28.
(2) نفس المرجع السابق، ص 28-29.

أما بالنسبة لتنظيم وتسيير الوكالة فهي مزودة، بمجلس توجيه ومراقبة، يديرها مدير عام. ويتكون مجلس التوجيه والمراقبة من الأعضاء الآتي ذكرهم:[1]

- ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالتجارة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة وترقية الاستثمارات.
- ممثل عن الوزير المكلف بالطاقة والمناجم.
- ممثل عن الوزير المكلف بالتشغيل والتضامن.
- ممثل عن الوزير المكلف بالبريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- ممثل عن الوزير المكلف بالسكن والتعمير.
- ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثل عن الوزير المكلف بالشؤون الخارجية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة والتنمية الريفية.
- رئيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعين أعضاء مجلس التوجيه والمراقبة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءا علي اقتراح من الهيئات التي ينتمون إليها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، أما المدير العام فهو المسؤول عن سير الوكالة بمساعدة أمين عام، ويكلف بتنفيذ مداولات مجلس التوجيه والمراقبة، وهو الآمر بصرف ميزانية الوكالة، وبهذه الصفة يقوم بمايلي:

- يعد مشروع ميزانية تسيير وتجهيز الوكالة.
- يبرم كل الصفقات والاتفاقيات المرتبطة بمهام الوكالة.

2-الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار " قانون المالية لسنة 2006 بموجب مادته 71 تم فتح حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 علي مستوي الخزينة الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[2]، ويعد الصندوق الآلية المالية الأساسية لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصصت الحكومة الجزائرية ما قيمته 1 مليار

[1] المرسوم التنفيذي المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنظيمها و سيرها ، مرجع سبق ذكره،ص 29.
[2] المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 8 جمادي الثاني 1427 الموافق لـ 4 جويلية سنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45، الصادر بتاريخ في 9 جويلية 2006، ص 17.

سنويا لتنفيذ هذا البرنامج الوطني، ويعتبر وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآمر بالصرف الرئيسي، وتغطي نفقات الصندوق نشاطات التأهيل المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها، وله كمهام أساسية:[1]

- المساهمة في تمويل العمليات المتعلقة بتحسين نوعية التكوين.
- تمويل الدراسات القطاعية.
- تقديم الدعم للمراكز التقنية .
- المساهمة في كل العمليات التي تهدف إلي تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة للمؤسسات التي تستطيع الاستفادة من إعانات الصندوق هي تلك المؤسسات التي تستوفي على الشروط التالية:

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري.
- ألا تقل مدة نشاطها عن سنتين.
- أن تنتمي إلي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية أن تتوفر علي هيكل مالي متوازن.

3- اللجان الجهوية للقيادة

اللجان الجهوية للقيادة هي هيئات تقنية تتكون من خبراء ومتخصصين لهم القدرة النية والمهنية التي تمكنهم من اتخاذ قرار التأهيل بالإضافة إلي مكاتب التسهيلات والتدعيم، وتتوزع اللجان الجهوية للقيادة عبر مناطق جهوية تظم جميع الولايات وتقوم بالمهام التالية:[2]

- مساعدة المؤسسات في مجال إعداد مخططات التأهيل.
- تحديد أفضل الطرق لتمويل مخطط التأهيل.
- تقديم قرارات التأهيل.

3-1-3 محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإجراءات تطبيقه

3-1-3-1 محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يشمل هذا البرنامج أربع محاور رئيسية تتمثل في:

أ- المحور القطاعي:

تحليل قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية بالتأهيل، ويتم ذلك من خلال انجاز دراسات لتحديد خصوصيات فروع النشاط، من أجل تقييم القدرات المتوفرة عن طريق:

- انجاز دراسات عن فروع النشاطات.
- إعداد دراسات حول التموقع الاستراتيجي لفروع النشاطات.
- وضع خطة عملية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل قطاع.

---

(1) عبدالحق بوعتروس ومحمد دهان، تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 22/21 نوفمبر، ص 12.

(2) صالح صالحي، أساليب تنمية المؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء، 26/25 نوفمبر 2007 ، ص 27.

– وضع خطة عملية خاصة بتأهيل محيط كل فرع نشاط.

ب – المحور الجهوي:

توحيد المعايير والمقاييس للولايات، عن طريق القيام بتحاليل ودراسات شاملة بغية التعرف علي خصوصيات نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل ولاية للعمل علي ترقيتها، وذلك انطلاقا من:

– تحديد وضع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب كل ولاية، من إستنتاج نقاط القوة و الضعف و تحديد الإمكانيات المتاحة و غير المستغلة.

– تحديد النشاطات ذات القدرات العالية من التصدير والنمو وخلق مناصب العمل حسب الولايات.

– وضع مخطط لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل ولاية.

ج– محور محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ويتمثل في "المحيط المؤسساتي وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]."عن طريق القيام بعمليات البحث والتطوير بغرض الإدماج الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن محيطها، وذلك من خلال:

– تدعيم القدرات المعنوية لتدخلات الجمعيات المهنية من أجل تعميم فهم وتأطير برنامج التأهيل(اللقاءات المهنية...).

– إنشاء مراكز تكوين مهنية متخصصة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل ولاية.

– تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل الحصول علي القروض البنكية والمساعدات المالية (خلق مصالح خاصة في البنوك تقوم بتمويل عمليات تأهيل المؤسسات وتطوير أجهزة الدعم المالي).

– إعداد وتنفيذ مخطط إعلامي وتحسيسي حول البرنامج الوطني للتأهيل(دليل الإجراءات، الأيام التقنية، الورشات والملتقيات).

– إصدار مجلات متخصصة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– نشاطات المتابعة والتقييم حول ملائمة وأثر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال خلق مراكز خاصة لرصد تنافسية المؤسسات ومدي كفاءتها.

– إصلاح المنظومة القانونية و الجبائية بما يتوافق وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د– محور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحعلها في المستوي المطلوب، عن طريق القيام بالعمليات التالية:

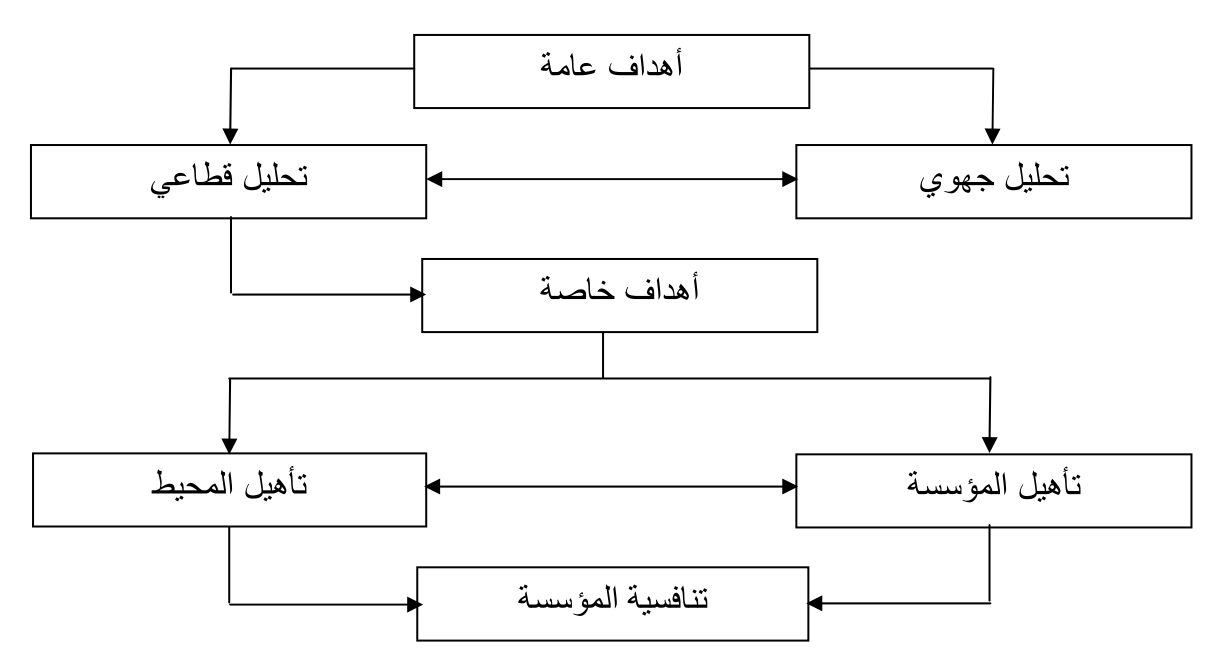
- الدراسات المتعلقة بالتشخيصات القبلية والتشخيصات الاستراتيجية.
- إعداد مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة.
- تنفيذ مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة.
- إعداد دراسة السوق.

[1] Agence nationale de développement de la PME,programme National de Mise à Niveau des petites et moyennes Entreprises : présentation du programme 2007,p6

- الموافقة للحصول علي شهادة المواصفات لمطابقة الجودة العالمية(ISO) .
- دعم مخططات تكوين موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أنشطة الدعم في مجال التقييس والملكية الصناعية.
- دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير علي مستوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تمثيل أهداف ومحاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل رقم:(02) التالي:

الشكل رقم(02): البيان العام للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: abdelkrim Boughadou, Accord d'association entre L'Algerie et l'union Européenne: ce que vous devez savoir, Ministére de la petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Octobre 2005, p 35.

3-1-3-2 إجراءات سير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أول خطوة لبدأ البرنامج يقوم صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاتصال بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة باعتبارها المسؤولة علي برنامج التأهيل الوطني، أما الخطوة الثانية يشرع في التشخيص الأولي pré (Diagnostic) للتعرف علي واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بهدف إدماجها في البرنامج الوطني للتأهيل، بعد تحقق الوكالة من مطابقة شروط قابلية المؤسسة للاستفادة من البرنامج وتتم عملية المطابقة بواسطة ملأ صاحب المؤسسة لبطاقة تعريفية مستخرجة من الوكالة مرفقة بالوثائق التنظيمية التالية:

- نسخة من السجل التجاري للمؤسسة.
- نسخة من شهادة التسجيل الجبائي.
- نسخة من شهادة الصندوق الوطني لضمان الأجراء.

- الحصيلة المالية للسنتين الأخيرتين.

بعد ذلك يتم إعداد التشخيص الاستراتيجي العام بناء علي التشخيص القبلي، وينجز التشخيص بنية التعرف العميق بواقع المؤسسة ومن ثم إعداد مخطط تأهيلها (الاستثمارات المادية، الاستثمارات اللامادية، وتحديد المبالغ اللازمة لكل الاستثمارات)، يسمح هذا المخطط بتنفيذ كافة العمليات الضرورية بحسب طلب المؤسسة وقدرتها علي استيعاب عمليات التنفيذ.

ثم تأتي مرحلة انجاز الأنشطة المسطرة في مخطط التأهيل، حيث تعطي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاق المهمة بحضور الخبراء. ورئيس المؤسسة المعنية بالتأهيل، وتقوم الوكالة بمتابعة ومراقبة المهمة إلي غاية المصادقة علي التقرير (التشخيص ومخطط التأهيل)، ومن ثم الشروع في دفع المساعدات المالية للدراسات المنجزة من طرف مكاتب الدراسات يتم الإنتقال إلى الأنشطة الأخرى بطلب من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

على العموم تتجلى علاقة برامج التأهيل بالمساهمة في تحقيق القدرة التنافسية للمؤسسات المعنية بالتأهيل، ابتداء من الخطوة الأولي التي تتمثل في القيام بالتشخيص الاستراتيجي العام لتحديد نقاط القوة والضعف التي بها المؤسسة وعلى أساس ذلك يتم وضع مخطط التأهيل الذي يضم الاستثمارات المادية واللامادية، ثم تأتي مرحلة تنفيذ برنامج التأهيل للاستفادة من المنح والمساعدات المقدمة في إطار برنامج التأهيل سواء المؤسسات الصناعية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد التخفيف من أعباء هذه المؤسسات والاستفادة من الفرص المتاحة لتقديم سلع وخدمات مبتكرة تتميز بالجودة العالية وبأسعار معقولة تكون محفزة لاكتساب قدرة تنافسية مقارنة بمنافسيها المحليين والأجانب، كما تستفيد المؤسسات المنخرطة في هذه البرامج من مرافقة الدولة لحصولها علي شهادة الجودة العالية ISO، والتي تعكس رغبة تلك المؤسسات للوصول إلى الأسواق الخارجية وتحسين صورتها أمام زبائنها، خاصة وأن المستهلك أصبح يدرك جيدا أن المؤسسة الجيدة هي التي تملك هذه الشهادة.

3-2 آثار أو نتائج برنامج التأهيل الوطني علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحله الأولي من التنفيذ، حيث باشرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتجسيده ابتداء من سنة 2006، لكن الانطلاقة الفعلية له كانت في شهر فيفري 2007، وقد كانت نتائج هذا البرنامج إلي غاية سبتمبر 2008 كمايلي[1]:

3-2-1 المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] Ministére de la petite et moyenne Entreprise de l'artisanat, Agence National de Dévloppement de la PME, BILAN Des action du programme national de mise à niveau, Rapport complet, 2008, p 01.

3-2-1-1 عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني

تقدمت 375 مؤسسة بطلباتها للانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم قبول 305 مؤسسة منها، وهذه الأخيرة حيث تضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التي تحتوي علي أكثر من 20 عاملا)، والمؤسسات الصغيرة جدا(التي تحتوي علي أقل من 20 عاملا)، كما يوضحه الجدول رقم:(05) التالي:

جدول رقم (05): عدد المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النوع	عدد المؤسسات	النسبة المئوية %
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	137	%45
المؤسسات الصغيرة جدا	168	%55
المجموع	305	%100

المصدر: Ministére de la petite et moyenne Entreprise de l'artisanat, Agence National de Dévloppement de la PME, BILAN Des action du programme national de mise à niveau, Rapport complet, 2008, p 01.

نلاحظ من خلال الجدول رقم:(05) أن نسبة المؤسسات الصغيرة جدا المقبولة في برنامج التأهيل أعلى من نسبة قبول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد أن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة جدا مستثنى من برامج التأهيل السابقة الذكر رغم أهمية هذه المؤسسات بالنسبة للاقتصاد الوطني والمجتمع ككل.

3-2-1-2 توزيع المؤسسات المقبولة في البرنامج حسب قطاعات النشاط

من أجل معرفة طبيعة قطاعات النشاط التي تشتغل فيها المؤسسات المقبولة ندرج الجدول رقم:(06) الذي يقدم لنا الإحصائيات الخاصة بتوزيع هذه المؤسسات علي قطاعات النشاط:

جدول رقم (06): توزيع المؤسسات المقبولة في برنامج التأهيل حسب قطاعات النشاط

القطاع	عدد المؤسسات	النسبة المئوية%
البناء	108	35
الصناعة الغذائية	65	21
الخدمات المرتبطة بالنقل	08	03
صناعة الورق والورق المقوى	06	02
نشر، طباعة ، نسخ	06	02
صناعة الأثاث والصناعات الأخرى	06	02
الفندقة والإطعام	06	02
صناعة الآلات والتجهيزات والمعدات	06	02
صناعة المعادن	05	02
صناعة النسيج	04	01
خدمات للمؤسسات	04	01
التعدين: استخراج المعادن	03	01
صناعة تجهيزات المكاتب وأجهزة الحاسوب	03	01
تجارة الجملة	03	01
النقل البحري	03	01
الصيد البحري وتربية المائيات	03	01
تصنيع الأجهزة الطبية الدقيقة والأجهزة السمعية البصرية	02	01
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والتدفئة	02	01
تجارة التجزئة	02	01
البريد والاتصالات	02	01
تصنيع الآلات والأجهزة الكهربائية	02	01
صناعة التبغ	01	0
صناعة الألبسة والفرو	01	0
النجارة وصناعة الخشب	01	0
صناعة أجهزة الراديو والتلفاز ، والاتصالات	01	0

نلاحظ من خلال الجدول رقم:(06) أن معظم المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمركزة في قطاعين أساسيين هما:

قطاع البناء حوالي 108 مؤسسة وقطاع الصناعات الغذائية بحوالي65 مؤسسة.[1]

3-2-1-3 توزيع المؤسسات المقبولة في البرنامج حسب مناطق الوطن

وبالنسبة لتوزيع المؤسسات المقبولة حسب مناطق الوطن فنجد 25% بالوسط،33% بالشرق، 39%بالجنوب وتعتبر هذه النسبة الأخيرة ضعيفة جدا مقارنة بالنسبة الأخرى لذا يجب الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في المناطق الجنوبية والجدول رقم:(07) يوضح لنا أكثر توزيع المؤسسات المقبولة حسب مناطق الوطن.

الجدول رقم (07): توزيع المؤسسات المقبولة حسب مناطق الوطن

المناطق	عدد المؤسسات	النسبة المئوية %
الوسط	77	25
الشرق	101	33
الغرب	119	39
الجنوب	08	3
المجموع	305	%100

المصدر: Ministére de la petite et moyenne Entreprise de l'artisanat, Agence National de Dévloppement de la PME, OP., cit., p.4.

3-2-2 العمليات المرتبطة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-2-2-1 عدد العمليات المرتبطة ببرنامج التأهيل

نجد 186 عملية مرتبطة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة جدا المقبولة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي موزعة كما يوضحها الجدول رقم:(08).

جدول رقم (08): توزيع عدد العمليات المرتبطة بالتأهيل علي المؤسسات المقبولة

النوع	عدد العمليات	النسبة المئوية (%)
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	116	62
بالمؤسسات الصغيرة جدا	70	38
المجموع	186	100

المصدر: Ministére de la petite et moyenne Entreprise de l'artisanat, Agence National de Développement de la PME,OP.cit,p6.

3-2-2-2 درجة تقدم عمليات برنامج التأهيل الوطني حسب مراحله

وسنفصل في هذه العمليات بالنسبة لكل مرحلة من مراحل برنامج التأهيل من خلال الجدول رقم (09):

الجدول رقم (09): درجة تقدم عمليات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] ابتسام شريط، مرجع سبق ذكه، ص 149.

المرحلة	عدد العمليات	النسبة المئوية (%)
التشخيص الأولي/التشخيص السريع	135	73
وساطة مالية	30	16
التأهيل (فردي وجماعي)	17	09
التكوين	04	02
المجموع	186	100

المصدر: Ministére de la petite et moyenne Entreprise de l'artisanat, Agence National de Dévloppement de la PME,OP.cit,p6.

3-2-2-3 طبيعة عمليات التأهيل

بالنسبة لطبيعة عمليات برنامج التأهيل نجد العمليات المرتبطة بتحسين أساليب الإدارة والإنتاج وتطوير نظم الجودة والحصول علي شهادة المطابقة العالمية للجودة والتمويل، كما يوضحها الجدول رقم (10):

جدول رقم (10): توزيع عمليات التأهيل علي المؤسسات المستفيدة من برنامج التأهيل

نوع العملية	عدد المؤسسات	النسبة المئوية (%)
التشخيص الأولي/التشخيص السريع	135	73
إدارة الأعمال	09	05
الإنتاج	03	02
الجودة	06	03
المالية	33	18
المجموع	186	100

المصدر: Ministére de la petite et moyenne Entreprise de l'artisanat, Agence National de Dévloppement de la PME,OP.cit,p6.

نلاحظ من خلال الجدول رقم:(10) مرحلة التشخيص والمتمثلة في القيام بالتشخيص الأولي والتشخيص السريع مست عدد معتبر من المؤسسات 135 مؤسسة وهي تحتل النسبة الأعلى73% مقارنة بعمليات التأهيل الأخرى(53 عملية تأهيل خاصة بإدارة الأعمال، الإنتاج، الجودة والمالية)، وهذا راجع إلي كون هذا البرنامج في مراحله الأولى من التنفيذ، ونلاحظ أن نسبة عمليات التأهيل التي مست وظيفة المالية تحتل المرتبة الثانية بـ 18%.

4-2-2-3 توزيع المؤسسات المقبولة حسب مناطق الوطن

محاولة منها لإنجاح سير هذا البرنامج وانخراط عدد أكثر من المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة عملت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيام بالأيام الإعلامية والملتقيات التحسيسية للتعريف بالبرنامج الوطني لتأهيل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة ونشره ليشمل كامل مناطق الوطن من جهة أخرى. كما يوضحه الجدول رقم:(11) التالي:

الجدول رقم (11): توزيع المؤسسات المستفيدة من البرنامج الوطني للتأهيل حسب المناطق

المنطقة	عدد الملتقيات	عدد المؤسسات المستفيدة	عدد المؤسسات المشاركة
الوسط	05	54	104
الشرق	06	80	103
الغرب	02	57	59
الجنوب	03	34	50
المجموع	16	225	316

المصدر: Ministére de la petite et moyenne Entreprise de l'artisanat, Agence National de Dévloppement de la PME,OP.cit,p6.

نلاحظ أنه من خلال الجدول رقم:(11) أن للملتقيات والندوات الإعلامية والتحسيسية بأهمية برامج التأهيل جد مهمة ولها وقع كبير علي تزايد انخراط المؤسسات من خلال انتشار وفهم برامج التأهيل في أوساط المؤسسات المعنية بالتأهيل أي التي تتوفر فيها شروط القبول، خاصة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر في مراحله الأولى من التنفيذ ويستهدف شريحة مهمة من المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، أي أنه يستهدف المؤسسات التي تتمتع بمؤهلات وخصوصيات ترتبط بالأداء الجيد والتي لها قدرة لغزو الأسواق الدولية عن طريق التصدير وفتح مناصب شغل للكفاءات الجديدة.

أما بالنسبة للسنوات الأخيرة فكانت النتائج لعمليات الدعم التي قامت بها كل من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وكذا برنامج التأهيل تجاه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

ترأس رئيس الجمهورية السيد: عبد العزيز بوتفليقة اجتماعا لمجلس الوزراء يوم الأحد 28 رجب 1431 الموافق لـ 11 يوليو 2010 حيث أن عدة ملفات قدمت ومنها الخاصة بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمت مناقشة عرض يتعلق بهذا الأخير.

هذه المبادرة المنبثقة من برنامج رئيس الجمهورية والتي تستجيب لتطلعات العاملين الجزائريين تمنح دعما هاما من الدولة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للكيفيات الآتية:

أولا: تخصيص إعانة عمومية تغطي نسبة 80% من تكاليف التشخيص الأولي والتشخيص النهائي المحددة قيمته بمبلغ 3 ملايين دج مرفقة بقرض بنكي معفى من كافة الفوائد بالنسبة للحصة المتبقية من النفقة هذه.

ثانيا: عرض دعم للاستثمار غير المادي المطلوب في حدود 3 ملايين دج طبقا للكيفيات الآتية:

– إعانة عمومية بنسبة 50% من هذا الاتفاق بالإضافة إلى قروض ميسرة تماما للمؤسسات التي يعادل رقم أعمالها 100 مليون دج ويقل عن 500 مليون دج.

– إعانة عمومية بنسبة 80% من هذا الاستثمار مرفقة بقروض ميسرة تماما بالنسبة للمؤسسات التي يقل رقم أعمالها عن 100 مليون دج.

– التمويل عن طريق قرض بنكي ميسر بنسبة فوائد تبلغ 4% للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها بين 500 مليون دج ومليار دج.

– التمويل عن طريق قرض بنكي ميسر بنسبة فوائد تبلغ 2% للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها بين مليار واحد وملياري دينار.

ثالثا: دعم الاستثمار المادي المطلوب في حدود نفقات قدرها 15 مليون دج طبقا للشروط الآتية:

– إعانة مباشرة بنسبة 10% وقروض بنكية ميسرة بنسبة فوائد 3.5% بالنسبة للمؤسسات التي يقل رقم أعمالها عن 100 مليون دج.

– التمويل بقروض بنكية ميسرة بنسبة فوائد تتراوح بين 3% و 1% حسب مختلف تسويات أرقام أعمال المؤسسة المعنية (وتتراوح بين 100 مليون دينار وملياري دينار).

رابعا: مساعدات وإعفاءات جزئية من الفوائد على القروض البنكية من أجل انجاز الاستثمارات المادية ذات الأولوية والاستثمارات التكنولوجية والعلمية وتطوير التأطير وإخضاع المؤسسة لإجراءات التصديق. بذلك فإن الدولة التي تعتزم تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مابين 2010 و2014 مقبلة في هذا السبيل على تخصيص أكثر من 380 مليار دج من الموارد العمومية من خلال مساعدات مباشرة وإعفاءات من الفوائد على القروض البنكية قد تصل في مجموعها إلى أكثر من 1000مليار دج.

وسيستفيد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا على الخصوص من فتح مندوبيات محلية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مجلس وطني للتأهيل وتطوير مكاتب دراسات للتأهيل وتعزيز الهيئات العمومية المكلفة بإجراءات التصديق على المؤسسات إلى جانب تطوير مناطق صناعية جديدة على امتداد الطرق البرية والخطوط السككية الرئيسية في البلاد.

ويجدر التذكير بأن الدعم العمومي هذا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضافر مع جملة الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمارات للعاملين ومع التمويل المعتبر الذي تخصصه الدولة لتوظيف الشباب من حملة الشهادات بالمؤسسات ومع التوسيع الجاري لشبكة هيئات البيع بالإيجار لصالح المؤسسات والشروط التفضيلية الجديدة التي ينص عليها قانون الصفقات العمومية من أجل رفع مشاركة المؤسسات المحلية في انجاز الطلبات العمومية.

وعقب المصادقة على البرنامج هذا أكد رئيس الجمهورية أن هذه العملية التي تمثل ما يعادل 5 ملايير دولار من الأموال العمومية ستهيئ المؤسسات الوطنية لمواجهة المنافسة الدولية وتتيح لنا تنويع صادراتنا. وأوضح الرئيس عبد العزيز

بوتفليقة أنه يتعين من الآن فصاعدا على العاملين الجزائريين أن يتجندوا لاستدرار الفائدة من هذا البرنامج الذي تضعه السلطات العمومية في خدمتهم ولإنشاء مقابل ذلك الكثير من المناصب وإمداد المستهلكين بإنتاج على قدر واف من الجودة.

[1] " كما صرّح المدير العام لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، عموري براهيتي، أنه تم إنشاء حوالي 46 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال سنة 2010، من بينها 23400 مؤسسة خلال السداسي الأول من 2010.

وبفضل هذه الزيادة انتقل العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 629897 مؤسسة مقابل 583897 مؤسسة في 2009. كما أوضح براهيتي خلال حفل تسليم الجائزة الوطنية للابتكار 2010 أن هذه الزيادة قد سمحت كذلك باستحداث 100 ألف منصب شغل جديدة خلال السنة الجارية، معتبرا أنه بهذه الوتيرة سوف يتحقق الهدف المنشود والمتعلق بإنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة في أفق 2014. وأكد براهيتي أن الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستنطلق عمليات إعادة التأهيل الأولي ابتداءا من شهر جانفي 2011، مضيفا أن مهمة التكفل بانضمام المؤسسات المهتمة أنيطت بفروع جهوية من الوكالة بالتعاون مع مديريات الولايات ومراكز التسهيل.

ويرمي البرنامج الجديد لإعادة التأهيل والذي خصص له غلاف مالي بـ 386 مليار دج إلى استفادة 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الفترة 2011-2014 ، ويرمي إلى تحسين أنظمة النوعية وتكوين العمال ودعم الاستثمارات المادية للمؤسسات الفاعلة.".

كما كشف مدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات السيد عموري براهيتي، أن الوزارة بصدد إتمام وضع قانون جديد محدد ومسير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أشار على هامش اللقاء الذي نظم بفندق الشيراطون حول القروض المصغرة للمؤسسات الصغيرة، أن السوق الجزائرية تضم حاليا أكثر من 618 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، 94 بالمائة منها توظف أقل من 9 أشخاص. مؤكدا أن إحصائيات سنة 2010 أثبتت أنه تم خلق 43 ألف مؤسسة في حين توقفت 7900 مؤسسة عن العمل، كما أشار كذلك إلى أن تواجد أكثر من 94 بالمائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توظف أقل من 9 أشخاص أثر سلبا على تطور المؤسسات الصغيرة جدا.

3-3 آثار برنامج التأهيل على النمو الاقتصادي

3-3-1 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بمقارنة بين: 2006-2007-2008-2009:

سنتطرق خلال هذا الجزء إلى المكونات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالمقارنة بين 2006 - 2007 - 2008 - 2009

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[2]

[1] http://www.djazairess.com/alfadjr/170009,visité le 04/03/2011 à 16 :30h.
[2] http://www.djazairess.com/elmassa/26602,2009,visité le 08/05/2011 à 09:30h.

تكشف الإحصائيات الرقمية المستفادة من مختلف المصالح، منها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء والمركز الوطني للسجل التجاري، حول تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المصرح بها عند نهاية 2006 بـ 269806 مؤسسة خاصة وفي 2007 قدرت بـ 293649 وفي عام 2008 قدرت بـ 321387 وفي عام 2009 بـ 335486.

تعد المؤسسات الخاصة الأغلبية في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أنها وفرت 977942 منصب سنة 2006 وفي سنة 2007 بلغ 649830 وفي سنة 2008 بلغ 126887 أما مع زيادة عدد المؤسسات الخاصة في نهاية 2009 فكان عدد مناصب الشغل يفوق 324000 منصب.

جدول رقم (12) : ديناميكية وحركية المؤسسات الخاصة

	2006	2007	2008	2009
إنشاء	24352	24835	27950	395486
استئناف النشاط	2702	2481	2966	1634
شطب	3090	3176	3475	4698

المصدر:[1] www.pmeart.dz.org

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:[2]

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية أو التابعة للدولة جزءا ضئيلا من محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد عرفت تراجعا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في نهاية سنة 2006 حيث أصبح عدد المؤسسات 939 مؤسسة وهذا التراجع ناتج عن خوصصة المؤسسات التابعة للدولة لتصبح 666 مؤسسة مع نهاية 2007 أي 73 مؤسسة تمت خوصصتها. وفي عام 2008 أصبحت 626 مؤسسة كما تم تسجيل تراجع في عدد الأجراء من 57146 إلى 52786 أجير. وهذا راجع عن عمل اقتصادي متمثل في تغيير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام إلا أن الفترة 2009 عرفت تراجعا مقارنة بالسنة الماضية حيث انتقلت من 626 إلى 598 مؤسسة. هذه

(1) htt://www.pmeart.dz.org, visité le 08/05/2011 à 9 :30 h.
(2) http://www.djazairess.com/elmassa/26602,2009,visité le 09/05/2011 à 18:45 h.

الأخيرة التي تتوزع على مختلف قطاعات النشاط منها 194 مؤسسة في القطاع الصناعي و219 في قطاع الخدمات و113 في قطاع الزراعة و60 مؤسسة في قطاع البناء والأشغال العمومية و12 مؤسسة في قطاع المناجم.

جدول رقم (13) : يمثل تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوعية المؤسسات ص و م	2006	2007	2008	2009
المؤسسات الخاصة*	269806	293649	321387	335486
المؤسسات العامة**	939	666	626	598
المؤسسات التقليدية***	106222	116347	126887	162000
المجموع	376967	410662	448900	498084

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الإحصائية لكل من:

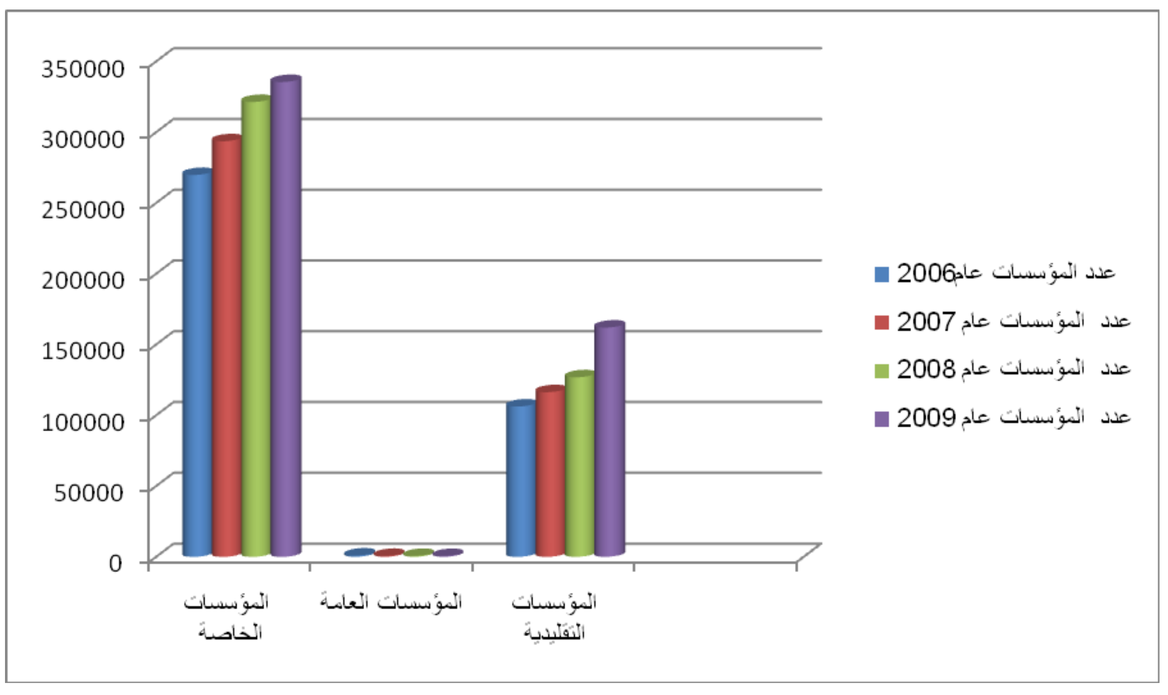
*الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

**وزارة الصناعة وترقية الاستثمار

***غرفة الصناعة التقليدية والحرف

والشكل الموالي يمثل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (03): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: www.pmeart.dz.org

3-3-2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل:

مع تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برزت القدرات الكبيرة لهذه المؤسسات في استحداث مناصب عمل جديدة، واستيعاب عدد كبير من الطبقة العاملة، ومن الملاحظ أن مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت بنسبة أكبر، وهذا نتيجة اهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها.

جدول رقم (14) : مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات

المؤسسات ص و م		2006	2007	2008
المؤسسات الخاصة	أجراء	708136	771037	841060
	أرباب مؤسسات	269806	293946	392013
مؤسسات عمومية**		61661	57146	52786
نشاطات صناعية تقليدية***		113044	233270	254308

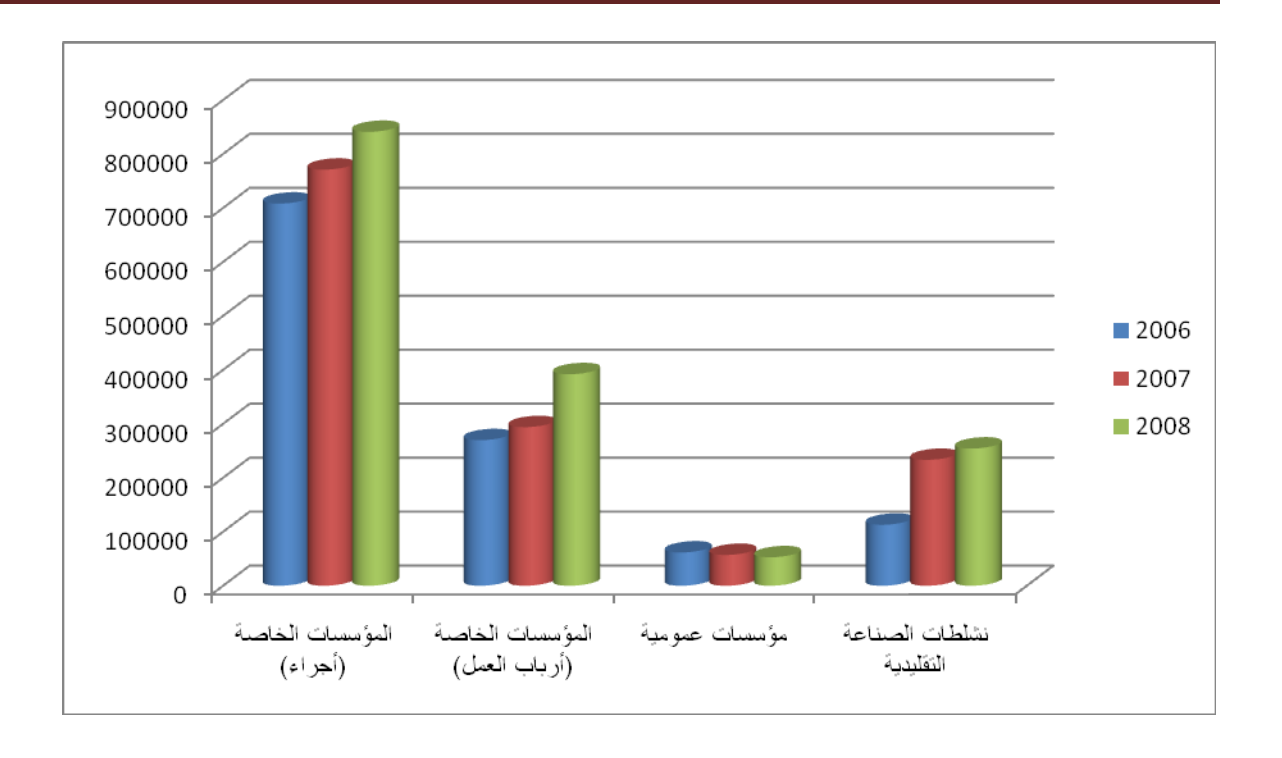
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الإحصائية لكل من:

*الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء

**وزارة الصناعة وترقية الاستثمار

***غرفة الصناعة التقليدية والحرف

الشكل رقم (04): مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات



عند تحليلنا لمناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات نجد قد ارتفعت بـ 62901 أجير بالنسبة لأرباب المؤسسات قد زادت بـ 24140 أي بنسبة 8.95% هذا فيما يخص المؤسسات الخاصة مقارنة 2006 بـ2007 أما عن المؤسسات العمومية فنجد في 2006 تقدر بـ 61661 منصب شغل وفي سنة 2007 قدرت بـ 57146 منصب أي انخفاض بـ 4515 بما يعادل 7.32%.

أما بالنسبة لنشاطات الصناعة التقليدية فقد كانت في سنة 2006 تعادل 213044 وفي سنة 2007 أصبحت 233270 أي تطوره قدره 20626 أي ما يعادله 9.49% .

أما عن سنة 2008 فنجد الأجراء قد ارتفع عددهم ليقارب 70023 أجير و98067 بالنسبة لأرباب المؤسسات، المؤسسات العمومية في سنة 2008 قدرت بـ 52786 أي انخفضت بنسبة 4360 أي أن المؤسسات العمومية في انخفاض مستمر.

كما سجل تراجع لعدد الأجراء خلال عام 2008 من 57146 إلى 52786 أجير وهذا التراجع راجع إلى عمل اقتصادي متمثل في تغيير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام.

"زيادة عن هذا أحصت الغرفة الوطنية للحرف والصناعة التقليدية أزيد من 160000 نشاط خلال سنة 2008 تضاف إلى 300000 التي كان يضمها ذات القطاع، ليصبح هذا الأخير يحوز على 462000 نشاط حرفي متعدد المهن، وبرأي الوزير بن بادة فإن قطاع المهن الحرة والصناعة التقليدية يضم أزيد من 250000 مؤسسة مصغرة، مكّن من استحداث أكثر من 400000 منصب شغل حتى نهاية 2008 ووصول عدد المؤسسات المصغرة الخدماتية مع نهاية العام 2009 إلى 400000. كما أضاف المسؤول الأول عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن إستراتيجية القطاع الممتدة إلى غاية 2014 في إطار مخطط التنمية الخماسي تهدف إلى الوصول إلى 600000 مؤسسة

مصغرة بمجموع 2400000 منصب شغل. وحسب بن بادة فإن قطاعه مطالب بتوفير نسبة معتبرة من مناصب العمل المدرجة في برنامج الرئيس بوتفليقة والمتضمنة تحقيق 1300000 منصب خلال السنوات الخمس المقبلة.(1)

أما فيما يخص نشاط الاستثمار والمقاولات، فقد كشفت النشرية الإحصائيات الخاصة بالحصيلة المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار، وتم في إطار نشاطها تسجيل عدد معتبر من المشاريع سنة 2009، قارب عددها 12 ألف مشروع استثماري في مختلف القطاعات سمحت جميعها بخلق ما يقارب 95000 منصب شغل.

3-3-3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الوطني الخام PIB:

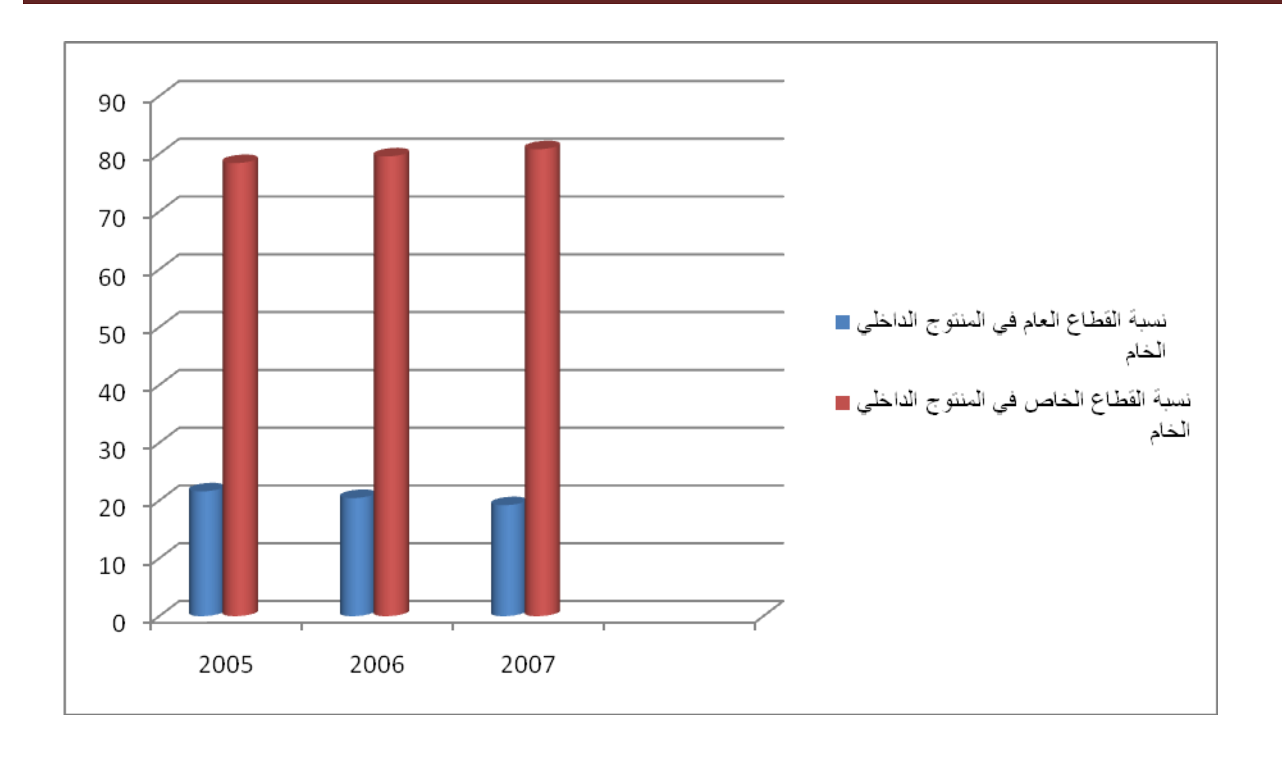
جدول رقم (15): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي: مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2005		2006		2007	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في المنتوج الداخلي الخام	651,0	21,59	704,05	20,44	749,86	19,20
نسبة القطاع الخاص في المنتوج الداخلي الخام	2 364,5	78,41	2 740,06	79,56	3 153,77	80,80

المصدر: الديوان الدولي للإحصاءات 2008.

الشكل رقم (05): تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات

(1)http://www.djazairess.com/eljadida/1228,visité le 13/05/2011 à 18:45 h.



ما يلاحظ على الناتج الداخلي الخام أنه قسم حسب قطاعين العام والخاص، حيث يلاحظ أن القطاع العام في ارتفاع ففي سنة 2005 كان بقيمة 651 وفي 2006 عادل 704,05 ليصل سنة 2007 إلى 749,86 أما القطاع الخاص بات كذلك في ارتفاع ففي سنة 2005 عادل 2 364,5 ثم سنة 2006 إلى 2 740,06 أما سنة 2007 بات 3 153,77 .

أما عن مقارنة القطاع العام بالقطاع الخاص ومساهمة كل واحد في الناتج المحلي نجد من خلال دراستنا أن مساهمة القطاع الخاص دائما أكثر من مساهمة القطاع العام، فالقفزة النوعية التي عرفتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام تعتبر حقا ناتج تاريخي حققه هذا القطاع، حيث ساهم بنحو 75% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

3-3-4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة

جدول رقم (16): مساهمة المؤسسات الصغيرة في القيمة المضافة 2007/2006

قطاع النشاط	طابع قانوني	2006		2007	
		القيمة	%	القيمة	%
زراعة	خاص	638,63	99,84	701,03	99,55
	عام	1,00	0,16	3,16	0,45
بناء وأشغال عمومية	خاص	486,37	79,72	903,16	80,94
	عام	123,69	20,27	139,62	19,05
النقل والمواصلات	خاص	576,941	75,39	657,72	79,19
	عام	188,291	24,61	56,60	20,80
خدمات المؤسسات	خاص	50,23	80,69	15,11	78,92
	عام	12,04	19,31	71,12	21,07
الفندقة	خاص	65,30	87,24	9,63	88,07
	عام	9,55	12,76	127,98	11,92
صناعة غذائية	خاص	110,86	82,18	24,14	84,12
	عام	24,04	17,82	2,08	15,87
صناعة الجلد	خاص	2,21	86,67	0,30	87,39
	عام	0,34	13,33	776,82	12,6
التجارة	خاص	675,05	94,02	776,82	93,25
	عام	42,91	50,98	56,18	6,74

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 17.

تعتبر القيمة المضافة ذلك المؤشر الذي يقيس المساهمة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني بمعنى الثروة الإضافية للمؤسسة وعلى مستوى الاقتصاد الكلي يكون مجموع القيم المضافة يدعى بالناتج الداخلي الخام.

بما أن معطيات الجدول أعلاه تشير إلى تطور القيمة المضافة فمن الملاحظ أن القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام أكبر منه في كل النشاطات حيث نجد مساهمة القطاع الخاص لعام 2006 في قطاع التجارة كانت أكبر من باقي القطاعات، أما عام 2007 فكانت مساهمة كبيرة في خلق القيمة المضافة لدى قطاع البناء والأشغال العمومية.

أما القطاع العام فكانت مساهمته لعام 2006 لقطاع النقل والمواصلات أكبر على عكس عام 2007 فكانت المساهمة في خلق القيمة المضافة بنسبة كبيرة في قطاع صناعة الجلد على عكس باقي القطاعات.

خلاصة الفصل الثالث:

نستخلص من خلال الدراسة وتحليل نتائج برامج التأهيل وآثارها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها بالرغم من تجديدها وتطويرها إلا أنها لم تتقدم بشكل قوي عموما مقارنة بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها ضمن أهداف برامج التأهيل ويمكن إجمال أهم العراقيل فيما يلي:

– بدءا من مضمون برامج التأهيل التي تعتبر اختيارية طوعية، ونظرا لعدم توفر دراسات جدوى حول تلك البرامج فذلك يحول دون انخراط أعداد كبيرة من المؤسسات وتخوف أصحابها من مواصلة كامل مراحل برامج التأهيل؛

– وصولا إلى عدم رغبة أصحاب المؤسسات المعنية بالتأهيل لتحمل جزء من تكاليف عمليات التأهيل، حيث أن الدخول في برامج التأهيل يفرض على المؤسسات المنخرطة رفع نسب معينة من تكاليف التأهيل، وهذا لا يحبذه الكثيرون من أصحاب المؤسسات والقائمين عليها؛

– كثرة وتعقد إجراءات القيام بمراحل التأهيل واستغراق وقت طويل للانتهاء منها وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات؛

– معوقات مرتبطة بتسيير برامج التأهيل خاصة البرامج الوطنية نظرا لنقص الخبراء والمختصين في سير مثل هذه البرامج؛

– تعدد برامج التأهيل يؤدي إلى ضعف وانقسام وتشتت الإمكانيات والموارد البشرية المادية والمالية.

ملخص

لقد عرف العالم خلال الثمانينات ظهور تيار اقتصادي عالمي جديد، تميزه تطورات عديدة في مختلف الميادين خاصة في العلوم الإدارية وتأثير التغيرات التكنولوجية والمعرفية في أساليب الإنتاج وازدياد التأثيرات الدولية على نشاط

المؤسسات الاقتصادية، وتسارع التطور التكنولوجي مع بروز دور متميز لنظم المعلومات الإستراتيجية، وغيرها من التحديات التنافسية التي تواجهها الاقتصاديات العالمية في ظل ما أصبح يسمى بالعولمة، مما جعل من الضروري على مختلف الدول خاصة النامية منها تأهيل اقتصادياتها والسعي باستمرار لبناء مركز استراتيجي وتنافسي متميز يضمن لها الصمود في هذه البيئة الاقتصادية الصعبة، وهذا من خلال دعم المؤسسات الاقتصادية وتأهيل هياكلها التنظيمية والإنتاجية بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية خاصة في الدول المتطورة.

وإن من بين أهم ما يميز التيار العالمي الجديد هو الظهور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وإجماع الاقتصاديين والسياسيين على أهمية الدور الاقتصادي الذي أصبحت تلعبه إلى جانب المؤسسات الكبرى، ومساهمتها في بناء قاعدة اقتصادية تنافسية، تساعد الدول المتطورة والنامية على السواء على مواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة. ولهذا تحاول الجزائر التركيز على هذا النوع من المؤسسات لتحضير الاقتصاد الوطني للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إلا أنه وعلى الرغم من مرور أكثر من عشرية على بداية الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال في طور التأسيس، يواجه العديد من التحديات، إلا أننا نتطلع إلى آفاق واسعة تجعل منه المحرك القوي لاقتصادنا الوطني.

خاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة تحليل آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي وذلك من خلال تطرقي إلى المفهوم العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مختلف التصنيفات التي قد تأخذها هذه المؤسسات، والمكانة التي أصبحت تحتلها في اقتصاديات الدول، لكفاءتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة الاختلالات الهيكلية إلى جانب المؤسسات الضخمة.

وبعدها تناولت أهم برامج التأهيل والاستراتيجيات المسطرة من طرف الدولة الجزائرية قصد تأهيل مؤسساتها الاقتصادية لتحسين تنافسيتها والصمود أمام منافسة منتجات المؤسسات الأجنبية وتمثل ذلك في البرنامج الوطني للتأهيل المسطر من طرف الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة .

وفي الأخير قمنا بعرض كل من أسباب وأهداف البرنامج الوطني للتأهيل وإلى آثار هذا الأخير على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد بينت لنا الدراسة التحليلية لأهم النتائج المتوصل إليها من قبل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه على الرغم من تطور المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، فإنها لا تزال بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي تسعى الجزائر إلى الوصول إليها في ظل محيط اقتصادي عالمي تميزه التكتلات الاقتصادية والسياسية نتيجة العديد من المشاكل والعراقيل التي تواجهها على مختلف المستويات، مما يزيد من فرض تحد صعب أمام المؤسسات الوطنية.

نتائج اختبار الفرضيات:

أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى حيث وجدنا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حضى بمجموعة من الآليات والإجراءات التحفيزية التي ساعدت هذه الأخيرة في تجسيد المهام والأهداف الموكلة إليها وذلك من خلال البرنامج الوطني للتأهيل الذي سيقوم بتهيئة المؤسسات الوطنية لمواجهة المنافسة الدولي، ويتيح تنويع الصادرات.

أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية فأثبتت الدراسة صحتها هي الأخرى حيث بما أنه الجزائر تقبل على تغيرات اقتصادية هامة كالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتطبيق عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فإن هذا يفرض تدخلا أكثر حزما من طرف الدولة ويظهر ذلك من خلال البرامج المقدمة وإنشاء مجلس وطني للتأهيل وتطوير مكاتب دراسة للتأهيل، كذلك الدعم العمومي هذا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضافر مع جملة الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمارات للعاملين ومع التمويل المعتبر الذي تخصصه الدولة لتوظيف الشباب من حملة الشهادات بالمؤسسات.

كما أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة حيث وجدنا أن طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تواجه العديد من المشاكل والصعوبات ذلك أن اختلاف النشاط الاقتصادي للمؤسسات يؤدي حتما إلى اختلاف الهيكل التنظيمي والمالي للمؤسسات.

نتائج البحث:

– ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدم وجود مفهوم موحد، بل هي عبارة عن نسيج غير متجانس من المؤسسات ذات أنماط مختلفة ومتعددة حسب الأنشطة التي تمارسها، إنتاجية، خدمية أو فلاحية، كما تختلف خصائصها، ومستوى التكنولوجيات المستعملة، وما يميز هذه المؤسسات أنها قد تنتمي إلى القطاع الرسمي، كما قد تنتمي للقطاع غير الرسمي كما هو حال المؤسسات المصغرة جدا والصغيرة خاصة في الدول النامية.

– ولقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاعتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تجارب العديد من الدول النامية والمتقدمة، وهذا لقدرتها المتميزة في توفير مناصب الشغل، وخلق الثروة مما يساعد على محاربة مشكلتين رئيسيتين تعاني منها خاصة الدول النامية البطالة والفقر. كما أن عد فضائل هذه المؤسسات لا يعني إهمال الدور الذي تلعبه المؤسسات الضخمة في تطوير وتنمية الاقتصاد، بل لا بد من الإشارة إلى التكامل الصناعي بين هذين النوعين من المؤسسات، حيث تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توسيع وتنويع النسيج الصناعي، وقدرتها على الابتكار والتخصص في مجالات دقيقة تساعدها على تجهيز المؤسسات الكبيرة باحتياجاتها بتكاليف أقل من تكاليف إنتاج نفس السلع والخدمات من طرف المؤسسات الكبيرة.

– إن الهدف الذي تسعى إليه برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو رفع مستواها إلى المستوى المطلوب ودعم تنافسية هذه المؤسسات التي تتطور حاليا في سياق الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الشرسة، فبتأهيل المؤسسات وتطويرها وترقيتها نخلق ظروفا مواتية لتنمية اقتصادية قوية ودائمة وظروفا مساعدة لتوفير مناصب شغل وبالتالي القضاء على حدة البطالة.

– تعتبر برامج التأهيل التي قامت بتنفيذها السلطات الجزائرية جد محفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع كفاءتها وتطوير قدرتها ويظهر ذلك جليا من خلال المساعدات المادية واللامادية المقدمة من طرف الجهات الوصية، إلا أن النتائج المحققة من خلال هذه البرامج هي ضعيفة مقارنة بأهمية هذه البرامج في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– على الرغم من كافة الإجراءات التي تبنتها الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال هذه الأخيرة تواجه العديد من العراقيل التي تعيق التطور المتسارع لهذه المؤسسات أهم هذه المشاكل ما يتعلق بطرق التمويل، ومشاكل العقار الصناعي، بالإضافة إلى عدم توفر بنوك معطيات اقتصادية عن القطاع، كما أنه بالرغم من الخروج من مرحلة الاقتصاد الإداري لا تزال ظاهرة البيروقراطية من أهم مميزات الإدارة الجزائرية. كل هذا يعتبر من بين أسباب عزوف الاستثمار الخاص في الجزائر على الرغم من الأهمية التي تكتسبها السوق الوطنية.

الاقتراحات والتوصيات:

قبل تبني أي سياسة أو قوانين تهتم بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من مراعاة جوانب من بينها:

– التعرف على الخصائص العامة للسوق التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا للتحقق من مدى ملاءمتها لتطور هذه المؤسسات.

– التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف السياسات السابقة لمناقشتها باشتراك كافة الأطراف المعنية خاصة المستثمرين أنفسهم، لتشخيص النقائص والمشاكل التي تعيق السياسات من تحقيق أهدافها.

– إن وضع سياسات ملائمة وتوفر أجهزة تنفيذية لرعاية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير الظروف الملائمة لتطوير هذه المؤسسات لا يكفي، إنما يتطلب أيضا المراقبة المستمرة لمختلف مراحل تنفيذ السياسات والبرامج للوقوف على نقاط القوة والضعف لمحاولة معالجتها في الأوقات المناسبة، على أن لا تقتصر هذه الرقابة على السياسات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، بل تتعداها إلى مختلف السياسات الأخرى التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، أهمها السياسات المالية، النقدية والتجارية.

– إن نجاح إستراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة إجراء دراسات لفرص الاستثمار على المستوى القطاعي والجهوي وتحديد القطاعات التي تتوفر فيها الجزائر على ميزة تنافسية، وهذا التوجيه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.

– تفعيل البرامج الإعلامية والتحسيسية المصممة ضمن برامج تأهيل المؤسسات لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوعيتهم بأهمية برامج التأهيل وأهدافها في العصر الحالي للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

– ضرورة دعم الدولة الجزائرية لبرامج التأهيل من خلال توفير كل الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة لإنجاحها وتسهيل عملية انخراط المؤسسات الجزائرية في هذه البرامج.

وأشير في الأخير إلى أن الاقتراحات والتوصيات المقدمة على ضوء النتائج المستخلصة من البحث قد تحتاج إلى التفصيل والاستكمال وما اقترح هو البلسم لكل مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية في الجزائر، كما أشير إلى أنه لم أتمكن من معالجة كافة الجوانب المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها إلا أنه يبقى موضوع آثار سياسات لتأهيل المؤسسات على النمو الاقتصادي محاولة لفتح المجال أمام بحوث أخرى لتبيان ما له وما عليه ومدى صلاحيته، للتطبيق في الجزائر مستقبلا.

قائمة المراجع

- **باللغة العربية:**

1- ابتسام بوشريط: آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير،2009-2010.

2- البرامج المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منطقة الآكسوا نقلا عن:

http://www.escwa.org.lb/arabic/information/pubdetails.asp

3- الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند نقلا من الموقع:

http//www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa 7-1-00/namaa.2asp

4- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01– 18 الصادر سنة 2001، الجريدة الرسمية، عدد 77.

5- المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق لـ 3 ماي 2005 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وتسييرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32، الصادر في 04 ماي 2005.

6- المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 08 جمادى الثاني 1427 الموافق لـ 4 جويلية سنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45، الصادر بتاريخ 29 جويلية 2006.

7- برنامج تأهيل المؤسسات، وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، جانفي 2002.

8- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002.

9- جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تموينها، دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05 جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر2003.

10- جمال بلخباط وجميلة: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، ملتقى دولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "، جامعة – الحاج لخضر- باتنة، يومي 17 و 18 افريل 2006 .

11- زين العابدين أسامة: منشأة الأعمال هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سوريا، لمزيد من المعلومات أنظر الموقع: “www.alwatan.com N°17/7 may2004”.

12- سعد عبد الرسول محمد: الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998

13- سلطاني محمد رشدي: التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، واقعه أهميته وشروط تطبيقه، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2005-2006.

14- صالح صالحي: أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء، 26/25 نوفمبر 2007.

15- طرشي محمد: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حالة الصناعات الغذائية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، سنة 2005/2004.

16- عبد الكريم اللطيف: واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات:حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

17- عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان: تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 22/21 نوفمبر.

18- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد: الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

19- فرهنك جلال: سياسات واستراتجيات دعم الاستخدام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان الغربية، منظمة العمل الدولية، إيطاليا، 2003.

20- قوريش نصيرة: آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006.

21- قويقع نادية: إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2001.

22- كمال عايشي: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، بحوث ومناقشات الدورة التدريسية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس-سطيف- والبنك الإسلامي للتنمية أيام24-27 ربيع الأول1424هـ الموافق لـ25-28 ماي 2003.

23- كلمة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في حصة منتدى التلفزة، نجدها على الموقع الالكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

« www. Pmeart.dz.org/ar/discour.php # discour 5. »

24- لخلف عثمان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

25- لخلف عثمان: دور مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995.

26- لطرش ذهبية: اتفاقيات التجارة في السلع وأثارها على المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، 2003 -2004.

27- محمد الهادي مباركي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8 -9 أفريل2002.

28- محمد كمال خليل الخمراوي: إقتصادات الإئتمان المصرفي، منشأة المعارف الإسكندرية مصر، ط2، 2000.

29- مداخلة السيد مصطفى حول انطلاق تنفيذ البرنامج الإعلامي و التحسيسي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قصر الثقافة، عنابة، يوم 29 أفريل 2007 على الموقع الالكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:

« http :www.pmeart.dz.org/ar/discour-php# discour 2. »

30- مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 2002.

31- هالة محمد لبيب عنبة: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط1، 2002.

- باللغة الأجنبية:

1- Abdelkader Lamiri , la mise a niveau, Revue des science commerciales et de gestion , Ecole de commerce , Alger ,N°02.

2- Agence Nationale de developpement de la PME ,programme Nationale de mise a Niveau de Petite et Moyenne Entreprise présentation du programme, 2007.

3- Définition PME/PMI ,Ministére de l'économie " www.pme-commerce-artisanat.gouv.fr/économie/terminologie/definition ",le 05/11/2004.

4- Khalil Ammari, la Banque de Financement Des Petite et Moyenne Etreprise ,27-28 septembre ,recueil.

5- Liberte Economie ,quotidien nationale , N°161 du 13 au 19 fevrier 2002.

6- Ministére de la petite et moyenne entreprise de l'artisanat , actes des assises nationale de la PME ,Alger , Janvier,2004.

7- Mouhamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi , restructuration et mise a Niveau d'entreprise – guide Methagologique , Ministére de l'industrie et ONUDI , Alger ,2003.

8- Ministére de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'artisanat , Agence Nationale de developpement de la PME, Bilan DES ACTIONS DU PROGRAMME NATIONALE DE MISE A NIVEAU , Rapport complet , 2008.

9- Organisation de cooperation et de developpement économique perrpectives de l'OCDE sur les PME , Edition de OCDE, Paris , 2000.

10- Quelle vision pour les PME/PMI www.maroc2020.ma/étude le 05/01/2004.

11- SME Italy. A comparative analyis of SME strategies policies and programmes in central European initiative countries. Cite in : http:// www.unidoo.org/doc/4319.

12- Small and Medium Etreprise Departement .SME definition www.2-ife.org/sme/html/sme-definition.html monday .June 07.2004.

13- Sylvain breuzard , reconnaitre l'importance des PME pour mieux stimuler leur developpement , www.cjd.net/mediat/rapportPME/pdf, le 05/12/2004.

– المواقع الالكترونية:

1- http : // www.mir-algerie.org/mise a niveau.

2- http: // www.kantakji.com/figh/files/Economies.

3- http : // www.djazairess.com/alfadjer/17009,visite le 04/03/2011.

4- http : // www.djazairess.com/elmassa/26609,2009,visite le 08/05/2011.

5- http : // www.djazairess.com/aljadida/1228,visite le 13/05/2011.

6 - http : // www.pmeart.dz.org, visite le 08/05/2011.

قائمة الجداول

جدول رقم (06): توزيع المؤسسات المقبولة في برنامج التأهيل حسب قطاعات النشاط

القطاع	عدد المؤسسات	النسبة المئوية%
البناء	108	35
الصناعة الغذائية	65	21
الصناعة الكيماوية	15	05
صناعة أخري لإنتاج المعادن غير المعدنية	14	05
الصناعات البلاستيكية و المطاط	10	03
الصحة والخدمات الاجتماعية	10	03
الخدمات المرتبطة بالنقل	08	03
صناعة الورق والورق المقوى	06	02
نشر، طباعة ، نسخ	06	02
صناعة الأثاث والصناعات الأخرى	06	02
الفندقة والإطعام	06	02
صناعة الآلات والتجهيزات والمعدات	06	02
صناعة المعادن	05	02
صناعة النسيج	04	01
خدمات للمؤسسات	04	01
التعدين: استخراج المعادن	03	01
صناعة تجهيزات المكاتب وأجهزة الحاسوب	03	01
تجارة الجملة	03	01
النقل البحري	03	01
الصيد البحري وتربية المائيات	03	01
تصنيع الأجهزة الطبية الدقيقة والأجهزة السمعية البصرية	02	01
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والتدفئة	02	01
تجارة التجزئة	02	01
البريد والاتصالات	02	01
تصنيع الآلات والأجهزة الكهربائية	02	01
صناعة التبغ	01	0
صناعة الألبسة والفرو	01	0
النجارة وصناعة الخشب	01	0
صناعة أجهزة الراديو والتلفاز ، والاتصالات	01	0
العقارات	01	0
نشاط الإعلام الآلي	01	0
الصرف الصحي والطرق، وتسيير النفايات	01	0
المجموع	305	%100

المصدر: Ministére de la petite et moyenne Entreprise de l'artisanat, Agence National de Dévloppement de la PME,OP.,cit.,p.4.

قائمة الأشكال

فهرس المحتويات